الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أكلي محند أولحاج
-البويرة-
كلية الآداب واللغات
قسم اللّغة العربيّة وآدابها

Ministère de l'Enseignement Supérieur
et de la Recherche Scientifique
Université Akli Mohand Oulhadj - Bouira -
Tasdawit Akli Muḥend Ulḥağ - Tubirett -
Faculté des Lettres et des Langues

جامعة البويرة

التّخصص: دراسات لغويّــة

التّعريف في المعاجم المختصّة الحديثة "قاموس اللّسانيات" لعبد السّلام المسدّي أنموذجا

مذكّرة مقدّمة لنيل شهادة الماستر في اللّغة والأدب العربي

إعداد الطالبتـــين:
أميـنـــة جـــــدو
نور الهدى بن تماني

إشـراف الدّكتـــورة:
يمينة مصطفـــاي

لجنة المناقشـــة:

أ/ حوالام مقداد.....رئيسا

د/ يمينة مصطفاي.....مشرفا ومقرّرا

أ/ رابح العربي.....عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2016/2015

بسم اللّٰه الرّحمن الرّحيم

شكر وعرفان

نشكر الله تعالى ونحمده على منّه وإحسانه

شكراً وحمداً يليقان بجلال وجهه وعظيم سلطانه

فإنّ التّوفيق بدءًا وانتهاءً من الله وحده جلّ في علياه

ثمّ نتقدّم بالشّكر الجزيل:إلى الدكتورة المحترمة *يمينة مصطفاي*

الّتي لــم تبخل علينا بنصائحها وإرشاداتها في سبيل إنجاز هـذا العــمل.

أمينة و نور الهدى

إهداء

إلى الغاليين أمّي وأبي.

إلى إخوتي وأخواتي.

إلى رمز العطاء زوجي.

إلى رفيقة الدرب نور الهدى.

إلى كلّ صديقاتي أهدي هذا العمل المتواضع.

* أمينة *

إهداء

إلى والدي الكريمين.

إلى إخوتي الأحبّاء وكلّ الأقرباء.

إلى من شاطرتني هذا العمل أنسي أمينة.

إلى كلّ الصّديقات العزيزات: أمينة، لمياء، ثيلّلي...

أهدي هذا العمل.

نور الهدى

مقدّمة

يعدّ علم المعاجم من أهمّ العلوم اللّغويّة منذ نشأته قديمًا وإلى يومنا هذا، تزيد أهميّته كلّما توجّهت أنظارنا إلى ما يقدّمه من فرزٍ للمصطلحات وحصرٍ للمفاهيم، ويعدّ ركن التّعريف من أهمّ أركان هذا العلم، إذ يقدّم من خلاله جملة من المعلومات الّتي تيسّر إدراك دلالات المداخل و معانيها، ويعتبر إحدى الدعائم الّتي تقيم صرح الصّناعة المعجميّة، إذ لا فائدة من اهتمام صانع المعجم بجمع المدونة وترتيب موادها إذا أهمل قضية التّعريف باعتباره سمةً جوهريّة تقتضيها كلّ مصطلحات العلوم.

ونظرا لأهميّة ركن التّعريف في ميدان صناعة المعاجم جاء بحثنا هذا بعنوان: التّعريف في المعاجم المختصّة الحديثة، قاموس اللّسانيّات لعبد السلام المسدّي أنموذجاً. حاولنا من خلاله رصد مفهومه، أهميّته، شروطه، مآخذه وأنواعه في المعاجم المختصّة الحديثة مستثمرين المعلومات النّظريّة في تطبيقها على قاموس اللّسانيات لعبد السّلام المسدّي أنموذج الدّراسة للاطّلاع على مدى التزام هذه المعاجم بما توصّل له أهل الاختصاص لتطوير علم المعجميّة عامّة، والتّعريف كجزء مهم فيه خاصّة، محاولة منّا حصر الموضوع والإلمام ولو بنزر قليل منه رغم اتّساعه وصعوبة تناوله.

وللتّوصّل لنتيجة علميّة موضوعيّة جاءت إشكاليّة البحث على الشّكل التّالي: ما مفهوم التّعريف في المعاجم المختصّة الحديثة؟ وما مدى تطبيقه فيها؟ وماهي أبرز المآخذ الّتي وقع فيها مؤلّفوها في الأخذ به؟ وكيف استثمر المسدّي هذا الرّكن لتأليف قاموسه؟

للإجابة عن هذه الإشكاليّة جاءت خطّة البحث مبدوءةً بمقدّمة حوت الإشكاليّة وأبعادها، متبوعة بمدخل عالجنا فيه قضيّة التّعريف بين المعاجم المختصّة قديماً وحديثاً من خلال التعرّض لنوعيها الفنيّة المختصّة والعلمية المختصّة، وقسّمناها إلى فصلين أوّلهما نظريّ بعنوان: التّعريف

في المعاجم المختصّة الحديثة، تناولنا فيه ثلاثة مباحث، المبحث الأوّل: مفهوم التّعريف وعلاقته بالعلوم اللّغويّة، المبحث الثّاني: أهميّة التّعريف، شروطه ومآخذه، والمبحث الثّالث: أنواع التّعريف مرتّبةً حسب أهمّيتها وكذا استثمارها في تأليف المعاجم.

أمّا الفصل الثّاني التّطبيقي بعنوان: التّعريف في « قاموس اللّسانيّات» لعبد السّلام المسدّي، قسّمناه إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأوّل: التّعريف بالمُؤَلّف وما جاء فيه من موضوعات، أمّا المبحث الثّاني فجاء بعنوان: تعريف المصطلحات اللّسانيّة في القاموس، ثمّ المبحث الثّالث بعنوان: تعريف مصطلحات فقه اللّغة في القاموس.

لنختم بعد ذلك الموضوع بخاتمة ذكرنا فيها أهمّ النتائج المتوصّل إليها في هذا البحث، تليها قائمة المصادر والمراجع ثمّ فهرست الموضوعات.

وحرصاً منّا على التّوصل إلى أهمّ ما يستوجبه الموضوع من معلومات تبنّينا المنهج الوصفي التّحليلي من خلال توظيف آليات وصف الظّاهرة العلميّة وتّحليلها تحليلاً موضوعيّاً باعتبار ما يتيحه لنا المنهج ذاته، أمّا عن أسباب اختيارنا لهذا الموضوع فقد ارتبطت مباشرةً بندرة الدّراسات، وصعوبة فهم المصطلحات في المعاجم المختصّة الحديثة نظرا لغياب ركن التّعريف فيها. ومن أكثر الصّعوبات الّتي اعترضتنا في هذا البحث صعوبة حصر الموضوع والحرص على عدم الوقوع في الحشو. وقد اعتمدنا في هذا البحث على عدد من المصادر والمراجع نذكر أهمّها: علم المصطلح أسسه النظريّة وتطبيقاته العمليّة لعلي القاسمي، كتابي المعجميّة نظريّة ومطبّقة والمعجم العربي إشكالات ومقاربات لمحمّد رشاد الحمزاوي، وكذا كتاب صناعة المعجم الحديث لأحمد مختار عمر، وقاموس اللّسانيّات لعبد السّلام المسدّي وغيرها.

مدخل

التّعريف بين المعاجم المختصّة قديماً وحديثاً.

يعتبر المعجم وعاء اللّغة وحافظها من اللّحن والضّياع، لذا لجأ إليه المعجميّون العرب قديماً لتدوين الألفاظ العربيّة وحفظها بعد اختلاط الحضارات، يضاف إليها "العناية بفهم آيات القرآن الكريم وفهم مفردات القصائد الشّعريّة الغريبة واكتساب ثروة لغويّة كبرى لا سِيَمَا عند تعدّد مدلولات الكلمة واختلاف معانيها بحسب سياقها".[1] لذا يُعدّ المعجم ديوان اللّغة وسرّ بقائها الدائم.

عرف التّأليف المعجمي عند العرب تصنيفين بحسب التّعميم والتّخصيص، أوسعهما انتشاراً المعاجم اللّغويّة العامّة، وهي "معاجم قد عني مؤلّفوها بتدوين ألفاظ اللّغة العامّة الّتي استعملها الفصحاء من العرب، سواء في البوادي أو الحواضر، وثانيها صنف المعاجم المختصّة، هي معاجم ليست في الغالب من وضع اللّغويّين المعجميّين، بل هي من وضع العلماء، فهي إذن لا تشتمل بذلك على ألفاظ اللّغة العامّة بل على مصطلحات العلوم والفنون إذ أنّها معاجم في المصطلحات العلميّة أو الفنيّة أو فيهما معا".[2]

فالصنف الثّاني من هذه المعاجم المختصّة يتناول المصطلحات الخاصّة بمجال معيّن من مجالات المعرفة، أو بعلم من العلوم مثل: اللّسانيات، الهندسة، الطب والتّربية وغيرها من العلوم.

إنّ ما يلاحظ على المعاجم العربيّة المختصّة أنّها "لم تحظ بما حظيّت به المعاجم اللغويّة العامّة من الشّهرة والذكر، ولم يعن بها القدماء والمحدثون العناية الّتي هي بها جديرة، فبقيت في البحث اللّغوي العربي بابا غفلا".[3] وهي في تقسيم العرب تتفرع إلى:

---

[1] أحمد بن عبد الله الباتلي، المعاجم اللّغويّة وطرق ترتيبها، ط1، دار الراية للنشر والتوزيع، الرياض، 1992. ص ص13، 14.

[2] ابراهيم بن مراد، المعجم العلمي العربي المختص، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1993. ص ص 5، 6.

[3] المرجع السابق، ص7.

1 ـ المعاجم العلميّة المختصّة: هي أرقى ما وصلت إليه حركة التّأليف المعجمي المختص في التراث العربي، وينضوي تحت هذا النمط نوعان من المعاجم:

أ ـ "المعاجم العلميّة المحضة: نجد من أهمّها ما جاء في الطب والنّبات والأدويّة أو الصّيدلة، نذكر منها: كتاب «الاعتماد في الأدويّة المفردة » «لابن جزّار القيرواني»، «التّنوير في الاصطلاحات الطّبية» «لأبي منصور الحسن بن نوح القمري»، وكذا «الجامع لمفردات الأدوية والأغذية» «لابن البيطار»".[1] حيث تعتبر هذه المعاجم علميّةً محضة في مادّتها.

ب ـ المؤلّفات الطبيّة ذات الطابع المعجمي: وهي "مؤلفات تتضمّن في داخلها معيجمات أو مسارد مصطلحات معرّفة أو غير معرّفة منها: القانون في الطب لابن سينا، كتاب المرشد في طب العين للغافقي الأندلسي وغيرها".[2]

ب ـ المعاجم الفنّيّة المختصّة: وهي ما عنيت بمصطلحات فن من الفنون "كالمعاجم الموضوعة في مصطلحات المتكلّمين والفلاسفة، ومصطلحات المتصوّفة ومصطلحات الفقهاء، أو المعاجم الموضوعة في مصطلحات فنون مختلفة مثل كتاب «التّعريفات للجرجاني» وكتاب «الكليّات» «لأبي البقاء»، «وكشّاف اصطلاحات الفنون» «للتّهانوي»".[3] تعتبر المعاجم الفنّية بذلك في مكان وسط بين معاجم اللّغة العامّة، والمعاجم العلميّة المختصّة.

أثارت هذه المعاجم قضايا منهجيّة معجميّة مهمّة خاصّة فيما يتعلّق بموضوع التّعريف، هذا الأخير الّذي يعدّ من بين أهمّ القضايا الّتي يقوم عليها بناء المعاجم بنوعيها العامّة والمختصّة

---

[1] ينظر: مجلّة مجمع اللّغة العربيّة، دمشق، دت، مج7، ج4، جواد حسني سماعنة، المعجم العلمي المختص. ص98.

[2] المرجع السابق، 99.

[3] ابراهيم بن مراد، المعجم العلمي، ص8.

قديماً وحديثاً، ولا يكتمل المعجم إلّا بالتّعريف، فالغاية من وجود المعجم سواء عامّاً كان أم مختصّاً هي توضيح معانٍ أغلق فهمها على عامّة مستعملي اللّغة من مختصّين ومستعملين عاديّين.

إنّ أبسط تعريفٍ لمصطلح التّعريف هو أنّه "تفسيرٌ وشرحٌ لكلمةٍ عامّةٍ أو مختصّةٍ يحدّد ملامحها وسماتها وانتماءها المقولي".[1] لذلك يعتبر هذا الركن من أبرز أركان بناء المعاجم لما ناله من اهتمامٍ كبيرٍ من اللّغويين في القديم والحديث، إذ إنّه ليس إشكاليّة جديدة كلّ الجدّة وإنّما له جذور عميقة على مدى التّاريخ الممتدّ للصّناعة المعجميّة العربيّة.

يعتبر التّدقيق "في تحديد المفردات وخاصّة المصطلحات العلميّة ضرورة ملحّة...وقد عاب المحدثون على القدامى قصور بعضهم في تحديد أسماء الحيوانات والنّباتات وأشياء أخرى كقولهم: (ضرب من النبات)، و(ضرب من الملابس) وغير ذلك. وأصاب في ذلك المنتقدون، إلّا أنّه لا يمكن أن يقاس زمانهم بزماننا".[2] وفي هذا الصدد يضيف محمد رشاد الحمزاوي: "أمّا قضيّة التّعريف العلمي للمواد اللّغويّة فإنّها تحتاج إلى إصلاح جذري، لأنّ ضعف معجماتنا في هذا الميدان يبدو عميقاً. إنّ معجماتنا تحوي فضلاً عمّا جاء فيها من تعريفاتٍ خرافيّةٍ، تعريفات خاطئة، من ذلك أنّهم عرّفوا الإوزّ بالبط أي جعلوهما شيئاً واحداً، على حين أنّ كلّاً منهما ينسب إلى جنسٍ مستقل عن جنس الثاني، وقالوا: القُنْبُ: نوع من الكتّان على حين أنّهما من فصيلتين نباتيتين مختلفتين".[3] فتعريفات هذه المعاجم تنقصها الدقّة في تعريف المصطلحات في أحيان كثيرة.

---

[1] محمد خالد فجر وآخرون، المعجميّة العربيّة قضايا وآفاق، دط، دار كنوز المعرفة العلميّة، عمّان، 2013، ج1. ص99.

[2] مجلة مجمع اللّغة العربيّة، دمشق، دت، مج 78، ج3، عبد الرحمن الحاج صالح، أنواع المعاجم الحديثة. ص375.

[3] محمّد رشاد الحمزاوي، المعجم العربي إشكالات ومقاربات، دط، المؤسسّة الوطنيّة للتّرجمة والتحقيق، تونس، 1991. ص63.

وممّا تجدر الإشارة إليه "مسألة اتّساع التّعريف أو قصره التّي تتبع في المعاجم المختصّة فمفاتيح العلوم للخوارزمي كانت تعريفاته قصيرة، أمّا التّهانوي في كشّاف اصطلاحات الفنون، وكذلك الأحمد نكري في دستور العلماء، فإنّهما كانا يتوسّعان في تعريف مداخل معجميهما ويعيّنان الحقل العلمي الّذي ينتمي إليه المصطلح المعرّف".[1] وهذا ما لا نجده في كتاب التّعريفات للجرجاني، وذلك "لما فيه من إلحاح على الإيجاز والاختصار، فيأتي بمدلولات المصطلح وكأنّها الموضوعة له أصلاً، من غير أن ينبّه على انصرافها إلى هذا الوجه من الخصوص أو ذلك من العموم، أو امتدادها إلى علم نقل أو عقل وهو دأب أهل التّبسيط".[2] وبهذا فإنّ التّعريف في المعاجم المختصّة القديمة يختلف ويتباين من معجم لآخر.

وبالرجوع إلى المعاجم المختصّة الحديثة يتّضح أنّ السّمة الغالبة على الكثير منها هي الترجمة "لأنّ جلّ معاجمنا المختصّة الحديثة متضمّنة لقوائم من المصطلحات المرتّبة بحسب حروف الهجاء الفرنسيّة أو الانجليزيّة، وقد نزلت العربيّة فيها منزلة دنيا. ثمّ إنّ اكتفاء مؤلّفيها ـ في الغالب ـ بإيراد قوائم من المصطلحات الأعجميّة المقابلة بمصطلحات عربيّة قد أفقدها أهمّ أركان المعجم وهو التّعريف، فهي إذن ليست معاجم بالمعنى التام. وبهذا لا تتّصل المسائل الّتي تثيرها المعاجم المختصّة العربيّة الحديثة إذن بالمعجميّة ومباحثها بقدر ما تتّصل بقضايا نقل المصطلح العلمي إلى العربيّة".[3] إنّ الملاحظ على هذه المعاجم أنّها وردت على شكل مسارد مصطلحيّة، وذلك لأنّها اكتفت بإعطاء مقابلات أجنبيّة لمداخلها لارتكازها على الترجمة مثل: المعجم الموحّد

[1] محمّد خالد فجر وآخرون، المعجميّة العربيّة قضايا وآفاق، ج1، ص100.

[2] البشير التّهالي، تعريف المصطلحات في الفكر اللّساني العربي أسسه المعرفيّة وقواعده المنهجيّة، ط1، دار الكتب العلميّة، لبنان، 2007. ص17.

[3] ابراهيم بن مراد، المعجم العلمي، ص7.

لمصطلحات الرياضيات والفلك، المعجم الموحّد لمصطلحات الصّحة وجسم الإنسان وغير ذلك وهو ما خصّ المعاجم العلميّة المختصّة.

أمّا فيما يتعلق بالمعاجم الفنّية المختصّة كمعجم علم اللّغة التطبيقي لمحمد علي الخولي، معجم المصطلحات اللّغويّة لرمزي بعلبكي. وكذا كتاب المصطلحات اللّغويّة الحديثة في اللّغة العربيّة للحمزاوي، فالنّاظر فيها "يجد أنّها ثنائيّة المدخل، وأنّ بعض التّعريفات الّتي قُدّمت ـ وخاصّة في كتاب الحمزاوي ـ لا يمكن أن تسمّى تعريفات بما تعنيه الكلمة، ويمكن أن تدخل في باب الاقتباسات لنصوص تتضمّن المصطلح".[1] هذا النّوع من المعاجم يغيب فيه عنصر التّعريف العلمي الدّقيق للمداخل لكونها اكتفت بإيراد مقابلات لمصطلحاتها بلغات أجنبيّة مختلفة.

[1] مصطفى طاهر الحيادرة، من قضايا المصطلح اللّغوي العربي، عالم الكتب الحديث، عمّان ، دط، 2000، ج1. ص184.

الفصل الأوّل

التّعريف في المعاجم المختصّة الحديثة.

المبحث الأوّل: مفهوم التّعريف وعلاقته بالعلوم اللّغويّة.

المبحث الثّاني: أهميّة التّعريف، شروطه ومآخذه.

المبحث الثّالث: أنواع التّعريف.

يعدّ التّعريف من أهم الوسائل المستخدمة عند المعجميين للوصول إلى دلالات المصطلحات ومعانيها، كهدف يقف أساسا وراء تأليف المعاجم والقواميس، و لابدّ له عند تقديم النّتيجة العلميّة المطلوبة أن يتّصف بعديد الصّفات وأن يلتزم صاحبه والسّاعي فيه بكثير من الشّروط، وأن يختار أحسن الطرق وأنسبها إليه، وهو ما سنحاول بحثه في هذا الفصل.

المبحث الأوّل: مفهوم التّعريف وعلاقته بالعلوم اللّغويّة:

إنّ تحديد المفاهيم وتقديم التّعاريف من أصعب المهام التي تعترض القائمين عليها من اللّغويين المعجمين باعتبارها مفاتيح العلوم، ومناط تطوّرها. وترجع صعوبة تحديد التّعاريف واختلافها إلى عدم وجود مرجعيّة واحدة يتّكئ عليها أهل الاختصاص في تقديمهم للتّعريف إذ نجد من يقدّمه اعتماداً على وعيه ونفسيّته وخلفيّاته المعرفيّة ومرجعيّاته الثّقافيّة، ومنهم من يستند إلى مدى اطّلاعه على المفاهيم الأخرى، أو الانطلاق من الشّكل اللّغوي أو الدّلالة اللّغويّة أو السّياق أو غير ذلك.

1 ـ تعريف التّعريف:

سنحاول بدايةً وقبل الولوج إلى كلّ ما يتعلّق بالتّعريف أن نقدّم تعريفاً لغويّا واصطلاحيّا للمصطلح في حدّ ذاته.

أ ـ لغة:

يرجع لفظ التّعريف إلى المدخل المعجمي (عَرَفَ)، يقول أحمد بن فارس" العين والراء والفاء أصلان صحيحان يدلّ أحدهما على تتابع الشّيء متّصلاً بعضه ببعض، والآخر يدلّ على السكون والطّمأنينة. ومنه عُرْف الفرس، وسمّي بذلك لتتابع الشّعر عليه، ويقال: جاءت القَطَا عُرْفًا عُرْفًا،

أي بعضها خلف بعض. وتقول: عرف فلان فلانا عِرفانا ومعرفة، وهذا أمر معروف، وهذا ما يدلّ على ما قلناه من سكون إليه. ومن هذا الباب العَرْف وهي الرّائحة الطّيّبة وهي القياس لأنّ النّفس تسكن إليها، قال تعالى ﴿وَيُدْخِلُهُمْ الجَنَّةَ عَرَّفَهَا لَهُمْ﴾ محمّد / 06. أي طيّبها لهم. والتّعريف: تعريف الضّالة واللُّقطة أن يقول: من يعرف هذا، ويقال: اعترف بالشّيء إذا أقرّ كأنّه عرفه فأقرّ به والعارف الصابر، يقال: أصابته مصيبة فوُجد عَرُوفًا، أي صابرا".[1]

وجاء في المعجم الوسيط لمجمع اللّغة العربيّة "عرَف فلان على القوم عِرافة: دبّر أمرهم وقام بسياستهم، والشّيء عِرفانا وعِرِفّانا ومعرفة: أدركه بحاسّة من حواسه. وأعرَفَ الطعامُ: طاب عَرفُه. والتّعريف: تحديد الشّيء بذكر خواصّه المميّزة ".[2] نجد بالنّظر في هذه التّعاريف اللّغويّة الواردة في معاجم القدماء والمحدثين لمادة (عرف) أنّ مشتقات هذا المدخل قد استعملت للدّلالة على أمرين، أوّلهما التّعبير عن أشياء حسيّة كعُرف الفرس، الرّائحة الطّيبة، وثانيهما: التّعبير عن أمور معنويّة: كالصّبر، والاعتراف بالشّيء .

ب ـ اصطلاحا:

لقد بذل العلماء جهوداً كثيرةً في ميادين شتّى بغية تحديد مفهوم جامع لهذا المصطلح كلّ حسب تخصّصه ووجهات نظره، فكان التّعريف بذلك هو " تحديد المفهوم الكلّي بذكر خصائصه ومميّزاته، والتّعريف الكامل ما يساوي المعرّف تمام المساواة ويسمّى جامعاً مانعاً".[3] والتّعريف قد

[1] أحمد بن فارس، مقاييس اللّغة، تح: عبد السّلام محمّد هارون، دط، اتّحاد الكتّاب العرب، دمشق، 2002، ج4. ص ص281 ، 282.

[2] مجمع اللّغة العربيّة، المعجم الوسيط، ط4، مكتبة الشّروق الدّوليّة، القاهرة، 2004. ص595.

[3] مجدي وهبة، كامل المهندس، معجم المصطلحات العربيّة في اللّغة والأدب، ط2، ساحة رياض الصلح، بيروت، 1994. ص111.

يتمايز مفهومه من علم لآخر، ومن فنّ لفن أيضاً. ومن بين تعاريفه نذكر:

ـ **التّعريف عند المتكلّمين وعلماء المنطق:** وهو" الطّريق الموصل إلى المطلوب التّصوري ويسمّى معرِّفا وقولاً شارحاً، والمطلوب التّصوّري يسمّى معرَّفاَ".[1] أي أنّ التّعريف هو السّبيل الّذي يسلكه عالم الفلسفة يتوصّل به إلى تحديد المفاهيم الفلسفيّة والتّصورات ويسمّى بذلك معِرّفا، بينما يطلق على المفهوم التّصوري معرَّفا.

ـ **التّعريف عند الفقهاء:** ويمثّل الشّريف الجرجاني هذا التّوجّه في كتابه التّعريفات، حيث عرّفه بأنّه "عبارة عن ذكر شيء يستلزم معرفته معرفة شيء آخر".[2] نلاحظ على هذا التّعريف أنّ صاحبه قد أورد فيه الدّلالة العامّة لهذا المصطلح، ولم يذكر المجال المعرفي الّذي يتداوله ويدور في فلكه.

سنركزّ في هذا البحث على التّعريف في مجال صناعة المعاجم المختصّة، حيث يعدّ هذا الرّكن أهمّ أركان بناء المعاجم على اختلافها، وهو في هذا التّوجه" النّشاط الجوهري لواضع المعاجم إمّا أن يلخّص محتوى الكلمة، وإمّا أن يصف الشّيء الّذي تحيل إليه".[3] وهو" متّصل بالبحث في دلالة المدخل ومعناه ويتكوّن من تعريفات تعتبر أساس النّص المعجمي المكتمل".[4] كما أنّه "نوع من التّعليق على المدخل تلتقي فيه أنواع من المعلومات الصّوتيّة والصّرفيّة والنّحويّة والدّلاليّة

[1] محمّد علي التّهانوي، كشّاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تح: علي دحروج، ط1، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، 1996، ج1. ص482.

[2] الشّريف علي بن محمّد الجرجاني، التّعريفات، ط2، دار الكتب العلميّة، بيروت، 2003. ص66.

[3] مجلّة الدّراسات المعجميّة، ع3 ـ 4، تونس، 2005، جان وكلود ديبوا، التّعريف في المعجم، تر: محمّد البكري. ص206.

[4] محمّد رشاد الحمزاوي، المعجميّة مقدّمة نظريّة ومطبقة، دط، مركز النّشر الجامعي، تونس، 2004. ص380.

والبلاغيّة والأسلوبيّة في شكل نصوص متتابعة، فيها من النّثر، والشّعر والأمثال والحكم".[1] وبهذا يكون التّعريف تلك المعلومات الّتي توضّح دلالة المداخل المعجميّة، حيث يعمد صانع المعجم لإيرادها أمام مداخل معجمه، وذلك بالجمع بين المستويات الصّرفيّة، النّحويّة، الدّلاليّة وغيرها. وكذا الاستعانة بالشّعر والنّثر والأمثال ليجعل تلك المداخل أكثر وضوحاً وسهولةً على الفهم.

2 ـ **المصطلحات القريبة من التّعريف**: يوجد خلط بين مصطلح التّعريف وبعض المصطلحات الّتي تقاربه في المعنى، ولتوضيح الفرق بين هذه المصطلحات (الحد، الشّرح، التّفسير، التّأويل) من جهة، والتّعريف من جهة أخرى يمكن عرضها كالتّالي:

أ ـ **مفهوم الحد**: يعرّف الجرجاني الحدَّ على أنّه " قول يشتمل على ما به الاشتراك، وعلى ما به الامتياز".[2] وحدُّ الشّيء " الوصف المحيط بمعناه، المميّز له من غيره".[3] فالحدُّ بهذا الوصف هو ما يبيّن الشّيء ويفصله عن أقرب الأشياء إليه ممّا يمنعه من مخالطة غيره له. وينقسم إلى نوعين:

ـ " **حدّ تام**: وهو الّذي يشمل جميع المعلومات المتعلّقة بتحديد جوانب الذّات المقصودة بالتّحديد".[4]

ـ " **حدّ ناقص**: وهو ما اشتمل على بعض المعلومات فحسب".[5]

يُعْنى الحدّ على هذا الأساس بوصف المكوّنات الذّاتيّة للشّيء المحدود وما يتركّب منه بحيث يميّزه عن غيره " كحدّ الإنسان بالقول: حيوان ناطق، ففي لفظ الحيوان دلالة على العاقل

---

[1] محمّد رشاد الحمزاوي، المعجميّة مقدّمة نظريّة ومطبقة، ص125.

[2] الشّريف الجرجاني، التّعريفات، ص88.

[3] أيوب بن موسى الكفوي، الكلّيات، ط2، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، 1998. ص391.

[4] الأخضر ميدني، المعجميّة العربيّة في ضوء مناهج البحث اللّساني والنّظريات التّربويّة الحديثة، دط، دار هومة، الجزائر، 2010. ص163.

[5] المرجع السابق، ص163.

وغير العاقل للاشتراك بينهما في صفات معلومة، أمّا لفظ النّاطق فمقصور على العاقل يمتاز به عمّا لا يملك هذه الصّفة".[1] كما هو الحال عند أهل المنطق والمتكلّمين.

يكمن الفرق بين التّعريف والحدّ في كون التّعريف عبارة عن المعلومات الّتي توضّح معاني الألفاظ والمصطلحات بذكر مكوّناتها الدّلاليّة واشتقاقاتها وما إلى ذلك، بينما الحدُّ ما يُذكر من معلومات تميّز الشّيء عمّا عداه بإيراد مكوّناته الذّاتيّة وممّا يتركّب، مع التّركيز على السّمة الجوهريّة الّتي يمتاز بها بحيث تفصله عن أقرب الأشياء إليه.

ب ـ مفهوم الشّرح: ونقصد به هاهنا شرح الكلمة، ويكون ذلك " بذكر معانيها المتعدّدة الّتي يصلح كلّ واحد منها لسياق معيّن".[2] أو هو" التّعليق على المتن لتوضيح الغامض وتفصيل المجمل، ومن هنا يرتبط الشّرح بالنّص أو الجملة أو المفردة ضمن سياق ما".[3] يُقصد بالشّرح إذن توضيح المعاني البعيدة بمعاني أخرى قريبة ومألوفة، أي أنّه تبسيطٌ لما غَمُض وأُبهِم فهمه من الألفاظ أو المصطلحات، ولا يعنى بالسّياق سواء توفّر أم لا إذْ إنّه يعرّف الكلمة الفذّة، ويعرّفها كذلك ضمن سياقها. وكثيراً ما يحتاج التّعريف إلى الشّرح إذا كان غامضاً أو معقّداً وليس العكس.

ج ـ مفهوم التّفسير: يقصد بالتّفسير" توضيح معنى الآية وشأنها وقصّتها، والسّبب الّذي نزلت فيه بلفظ آخر يدلّ عليه دلالةً ظاهرة ".[4] ترتبط الدّلالة الاصطلاحيّة للتّفسير بالنّص القرآني، فلا يقصد بكتب التّفسير إلّا تفسير القرآن الكريم، وذلك بالوقوف على معاني آياته وتوضيحها وهو بهذا لا

---

[1] البشير التّهالي، تعريف المصطلحات، ص36.

[2] تمّام حسان، اللّغة العربيّة معناها ومبناها، دط، دار الثّقافة، مراكش، 1994. ص328.

[3] جيلالي حلّام، تقنيات التّعريف بالمعاجم العربيّة المعاصرة، دط، منشورات اتّحاد الكتاب العرب، دمشق، 1999. ص40.

[4] الشّريف الجرجاني، التّعريفات، ص67.

يعرّف الآيات وإنّما يوضّحها ويظهر ما انطوت عليه من أحكام.

د ـ مفهوم التّأويل: يقصد بالتّأويل" في الأصل التّرجيع، وفي الشّرع صرف اللّفظ عن معناه الظّاهر إلى معنى يحتمله إذا كان المحتمل الّذي يراه موافقاً بالكتاب والسنّة مثل قوله تعالى: ﴿يُخْرِجُ الحَيَّ مِنَ المَيِّتِ وَيُخْرِجُ المَيِّتَ مِنَ الحَيِّ﴾ يونس/31. إنْ أراد به إخراج الطّير من البيضة كان تفسيراً وإنْ أراد به إخراج المؤمن من الكافر، أو العالم من الجاهل كان تأويلاً ".[1] فالتّأويل إذن شرح يتجاوز المعنى الأوّلي الظّاهر للّفظ إلى معان أخرى كامنة في باطن اللّفظ، " كقوله تعالى﴿إِنَّ رَبَّكَ لَبِالْمِرْصَادْ﴾ الفجر/14. تفسيره أنّه من الرّصد: يقال: رصدتُه رقبته، وتأويله: التّحذير من التّهاون بأمر الله والغفلة عن الأهبّة والاستعداد للعرض عليه ".[2] وهكذا يكون التّأويل استنباطا للمعاني الخفيّة في ثنايا النّصوص القرآنيّة وهو بذلك بعيد عمّا يُعرف بالتّعريف.

كثيراً ما ترد هذه المصطلحات(الحّد، الشّرح، التّفسير، التّأويل) ويراد بها التّعريف على الرّغم من وجود فروق جوهريّة بينها وبينه، لا يمكن الإحاطة بها إلّا بتتبّع كلّ مصطلح وإرجاعه إلى الحقل أو التّخصّص الّذي ينضوي تحته، فالحدُّ مثلاً مصطلحٌ يعتمده الفلاسفة وعلماءُ المنطق في كتاباتهم، والتّفسير يتناوله المفسّرون في تفاسيرهم، كذلك هو الأمر بالنّسبة للتّأويل الّذي تُعرف به تصانيف الفقهاء.

3 ـ علاقة التّعريف بعلوم اللّغة: ترتبط قضيّة التّعريف ارتباطاً وثيقاً بعلوم شتّى إذْ لا يعدّ حكراً على الصّناعة المعجميّة فحسب بل له عدّة علاقات مع العلوم ذات الصّلة الوطيدة به، نذكر منها:

[1] الشّريف الجرجاني، التّعريفات، ص54.

[2] محمّد علي التّهانوي، كشّاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ص493.

أ ـ علم الدّلالة: يُعرّفه علماء اللّغة:" على أنّه العلم الّذي يدرس المعنى سواء على مستوى الكلمة المفردة أو على مستوى التّركيب، أمّا مفهومه عند علماء المعاجم فهو ذلك الفرع من علم اللّغة وظيفته دراسة المعنى المعجمي".[1] فبعد أنْ يقوم صانع المعجم باختيار مداخل مدوّنته وفقاً لنظام التّرتيب الّذي يختاره يعكف بعدها على صياغة المعلومات الدّلاليّة عنها. ولمّا كانت كلّ لفظة قد لحقها من جرّاء الاستعمال الطّويل العديد من المعاني فإنّ على المعجمي أن يقرر ما الّذي يُضَمِّنُ معجمه من هذه المعاني المعنى الأصلي أم المجازي، " فعلم المعاجم يتّصل بعلم الدّلالة وهو يقوم بتصنيف المفردات ودراستها في اللّغة، بالإضافة إلى شرح معناها أو دلالتها المعجميّة ".[2] وبالتّالي له الفضل في رفع اللّبس في تحديد المُراد من المعاني.

وبهذا يعدّ علم الدّلالة من أقرب الفروع اللّسانيّة إلى الصّناعة المعجميّة عموماً، وقضيّة التّعريف منها خصوصاً، فمدار علم الدّلالة برمّته هو دراسة المعنى،" وعلى ذلك فإنّ علماء المعاجم يُضيّقون من دائرة علم الدّلالة ويجعلونه مقصوراً على دراسة المفردات وحدها دون النّظريّات الأخرى المتّصلة بالمعنى، حتّى أصبح هذا العلم عندهم يعني دراسة المعنى المعجمي وحده ".[3] بمعنى أنّ التّعريف نقطة مشتركة بين علم المعاجم وعلم الدّلالة لِكوْن كِلَا العلمين يهتمُّ بالمعنى.

---

[1] ينظر: خليل حلمي، الكلمة دراسة لغويّة معجميّة، ط2، دار المعرفة الجامعيّة، القاهرة، 1998. ص99.

[2] ناجي كامل حسن، المعاجم العربيّة المستويات الدّلاليّة والصّوتيّة والنّحويّة، دط، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2009. ص369.

[3] خليل حلمي، الكلمة دراسة لغويّة معجميّة، ص100.

ب ـ علم الصّرف: يعدّ علم الصّرف "جانباً من علم اللّسان، يتولّى دراسة ما يعتري الألفاظ من تغيّرات في وزن الكلمة وصيغتها في إطار القواعد الخاصّة لكلّ لسان معيّن بذاته ".[1] أي أنّ علم الصّرف يعنى بدراسة بنية الكلمة معزولة عن السّياق اللّغوي، وبذلك تظهر علاقة التّعريف جليّةً واضحةً بعلم الصرف عند تعريف مدخل من مداخل المعجم بذكر صيغته الصّرفيّة.

جـ ـ علم النّحو: يعرّفه النحويّون أنّه "العلم الّذي به يُعرف ما يجب أن تكون عليه الكلمة من رفع أو نصب أو جر أو جزم أو لزوم حالة واحدة بعد انتظامها في الجملة ".[2] وبذلك يكون علم النّحو هو العلم الّذي يعنى بتغيير أواخر الكلمات باختلاف العوامل الدّاخلة عليها.

وتحتل المعلومات النّحويّة مكانة معتبرة في مجال صناعة المعاجم وقد" استفاد المعجميّون الأوائل من الدّراسات النّحويّة الّتي كانت متوفّرة في زمانهم، فقد عكف نحويّو مدرسة البصرة والكوفة، ثمّ مدرسة بغداد على صياغة نظريات لغويّة وإعداد دراسات نحويّة قائمة على مبادئ مفهوميّة وأسس منهجيّة، لا تختلف كثيرا عن المفاهيم والمناهج الحديثة في علم اللّغة، وقد تفنّن المعجميّون العرب القدامى في تضمين معاجمهم هذه المعلومات ".[3] لأنّ الغاية من علم النّحو إظهار الفروق في المعاني، إذ أنّه يبيّن الطّريقة الّتي بها تتمّ تأديّة المعنى، وكذلك بيان" الوظائف النّحويّة للكلمات كلّ هذه الوظائف لها مكانها ودلالتها في المعجم داخل كلّ مادة ومع أكثر من كلمة ".[4] كالأفعال المتعدّية واللّازمة والمتعدّي إلى مفعول واحد أو مفعولين أو أكثر وغيرها.

يأتي ركن التّعريف ليؤكّد هذه الوظائف في المعاجم، لأنّ المادة الّتي يقدمها المعجمي

---

[1] الأخضر ميدني، المعجميّة العربيّة، ص74.

[2] مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربيّة، ط2، المكتبة العصريّة، بيروت، 1983، ج1. ص5.

[3] مجلة اللّسان العربي، ع46، 1998، الرباط، علي القاسمي، إشكاليّة الدلالة في المعاجم العربيّة. ص3.

[4] خليل حلمي، الكلمة دراسة لغويّة معجميّة، ص104.

تكون في صور نحويّة كأن ترد فعلاً ماضياً ومضارعاً وفاعلاً وغيرها، وتتّضح علاقة التّعريف بعلم النّحو في أنّ " مستعمل المعجم العربي الّذي تتألّف مداخله عادة من الأفعال في صيغة الماضي يحتاج إلى معرفة الأفعال المضارعة وحركة عين الفعل فيها ومصدرها ".[1] وبهذا لا بدّ من توفّر المعلومات النّحويّة لدى تعريف المداخل المعجميّة لأنّها من الأمور الّتي تساعد على إيضاح اللّفظ وإبراز معناه.

د ـ علم المصطلح: "يعدّ علم المصطلح أحد فروع علم اللّغة التّطبيقي، وهو علم يبحث في أسس وضع المصطلحات عامّة وبنائها، وخصائصها وطرق معالجة مشكلاتها. والمصطلح هو ما دلّ على تصوّر ذهني لمفهوم معيّن ".[2] فعلم المصطلح يهتم بدراسة المصطلحات الّتي تنتمي إلى مجال علمي أو فنّي أو تقني معيّن. لذا نجد "أنّ النّشاط المصطلحي يرتبط بالنّشاط العلمي والتّقني، لأنّ البحث في المصطلحيّة هي محاولة لربط هذا العلم بإطاره المعجمي العام، فما تحظى به مفردات اللغّة العامّة من درس كونها منتمية إلى المعجم العام لا ينبغي أن يحجب عنّا اشتراكها مع المصطلح في الخصائص العامّة كالتأليف الصّوتي والبنية الصّرفيّة والدّلالة والانتماء المقولي والتفرّد والتولّد ليتأكد انتماؤها إلى المعجم بفرعيه: العام بالنسبة للمفردات العامّة، والمختص بالنسبة للمصطلحات، مع تميّز المصطلح بذاتيّة الدّلالة وأحاديتها وخصوصيّتها، إضافة للانتماء إلى حقل مفهومي قابل للضبط والتّحديد وقابليّة التّعريف المنطقي ".[3]

---

[1] مجلة اللّغة العربيّة، ع5، الجزائر، 2001، علي القاسمي، اختصار المعاجم أهدافه وطرائقه (دراسة في مختار الصّحاح للرّازي). ص205.

[2] ينظر: ميشال زكريا وآخرون، المعجميّة العربيّة قضايا وآفاق، ج1. ص164.

[3] ينظر: مجلة المعجميّة، ع24، تونس، 2008، الحبيب النّصراوي، مظاهر من سلوك المصطلح في النّص العلمي العربي القديم. ص ص83، 84.

وتكمن العلاقة بين التّعريف وعلم المصطلح في كون التّعريف يحدّد مفاهيم المصطلحات بدقّة، لأنّه ركيزة أساس في علم المصطلح باعتبار المصطلح يتميّز بأحادية المفهوم.

المبحث الثّاني: أهميّة التّعريف، شروطه ومآخذه:

إنّ للتّعريف أهميّة بالغة في توضيح المداخل المعجميّة لكونه أهم ركائز البناء المعجمي.

1 ـ أهميّة التّعريف: تكمن أهميّة التّعريف فيما يلي:

أ ـ " ترسيخ نظام بعيد عن اللّبس يساعد على نقل المعرفة المتخصّصة إلى اللّغة العربيّة.

ب ـ تحديد موقع المصطلح داخل منظومة من المصطلحات ذات الصّلة، وبذلك يُنقل إلى العربيّة نظام معرفي متكامل.

ج ـ التّعريف الدّقيق المضبوط للمصطلح الأجنبي يُتيح لنا تحديد المكافئ المناسب في العربيّة، وبذلك يسهل وضع حدّ لفوضى المصطلح وتعدّده لكي يتحقّق تقييس المصطلح في اللّغة العربيّة.

د ـ يقوم التّعريف بالدّور الأساسي في مساعدة مستعمل المعجم على فهم النّص العلمي وبخاصّة في حالة المستعمل غير المتخصّص، أمّا الخبير في الحقل العلمي فقد يكفيه المكافئ في لغته القوميّة ليفهم المصطلح الأجنبي.

هـ ـ مساعدة المستعمل في اختيار المكافئ المناسب عند تعدّد معاني المصطلح الأجنبي وتعدّد مكافئاته ".[1] بهذا يساهم التّعريف في مساعدة مستعمل المعجم على استيعاب المصطلحات المختلفة خاصّة إن لم يكن من أهل الاختصاص.

[1] ينظر: أشرف عبده وآخرون، المعجميّة العربيّة قضايا وآفاق، ج1، ص ص344، 345.

2 ـ **شروط التّعريف:** هناك عدد من القواعد الّتي ينبغي مراعاتها عند صياغة التّعريفات في المعاجم المتخصّصة، من أهم هذه الشّروط ما يلي:

أ ـ " تعريف المحتوى التّصوّري، فلا يبدأ التّعريف بتعبيرات مثل: لفظ يشير إلى، أو نحو ذلك.

ب ـ مراعاة القسم الكلامي للمصطلح المعرّف، فتعريف الاسم يجب أن يبدأ باسم، والوصف بوصف وهكذا.

جـ ـ الإيجاز: فعلى التّعريف أن يتخلّص من كلّ ما يمكن الاستغناء عنه.

د ـ تجنّب الغموض: فلا تعرّف الكلمة بكلمة غامضة.

هـ ـ بيان معنى المصطلح، فعلى التّعريف أن يوضّح ماهية المُعرّف وإلّا فلن يكون له أدنى فائدة للمستعمل.

وـ تغطية جميع معاني المصطلح في الحقل العلمي المعالج، ذلك أنّ الاقتصار على بعض المعاني قد يفضي إلى مخاطر كبيرة عند قراءة النّصوص العلميّة وبخاصة عندما يحمل السّياق أكثر من معنى. كذلك قد يقتصر المعجم على ذكر بعض معاني المصطلح ثمّ يعود فيحتاج إلى استخدامه بأحد معانيه الّتي أهملها في شرح مصطلح آخر، الأمر الّذي يعرّض المستعمل للخطأ في فهم المقصود أو العجز عن إدراكه.

زـ مراعاة تحقيق التّوازن في مقدار التّفاصيل المقدّمة عند تعريف التّصوّرات الّتي تنتمي إلى مجموعة مفهوميّة واحدة ".[1]

[1] ينظر: أشرف عبده وآخرون، المعجميّة العربيّة قضايا وآفاق، ج1، ص348 ـ 355.

ح ـ" إحكام ضبط نطق الكلمة إمّا على مثال أو بالنّص على حركاتها، لأنّ عدم الضّبط قد يؤدّي إلى لبس في الدّلالة.

ط ـ ذكر الشّائع المشهور من المعاني دون المجهول.

ي ـ ذكر المعاني الأصليّة قبل المعاني المجازيّة.

ك ـ عدم استخدام كلمات لم يسبق شرحها في تعريف المعنى.

ل ـ التّقليل من ذكر الشّواهد إلّا مع الكلمات النّادرة الاستعمال ".[1]

3 ـ **مآخذ التّعريف**: ينتج لدى غياب الشّروط مجموعة من المآخذ بالإضافة إليها توجد مجموعة أخرى نذكرها كما يلي:

أ ـ **الحشو**: ويراد به إمّا تكرار معلومات قد سبق ذكرها بصيغة مغايرة، أو إضافة معلومات يمكننا الاستغناء عنها، وقد نجد هذا النّوع من المآخذ مُضمّناً في المعجم عن طريق" تكرار بعض المداخل مع تعريفاتها، وغالباً ما يحصل هذا التّكرار في تعريف المصطلحات المركّبة الّتي تتألّف من مكوّنين مثل: طير أبابيل، وسمك التّرس وحجر الإسفنج. فيرتبها المعجمي مرّتين، مرّة تحت مكوّنها الأوّل، ومرّة تحت مكوّنها الثّاني مع تعريفها الّذي قد يختلف من موضع لآخر".[2]

ينبغي على المعجميّ للتخلّص من هذا المأخذ أن يتبع طريقة موحّدة في تعريفه للمصطلحات المركّبة في كلّ مداخل المعجم.

---

[1] ينظر: خليل حلمي، دراسات في اللّغة والمعاجم، ط1، دار النّهضة العربيّة للطّباعة والنّشر، بيروت، 1998. ص393.

[2] علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النّظريّة وتطبيقاته العمليّة، ط1، مكتبة ناشرون، بيروت، 2008. ص757.

ب ـ التّعريف السّطحي: لا يحدّد هذا التّعريف بدقّة مفهوم المصطلح المعرّف وإنّما يكتفي بذكر معلومات سطحيّة عن الشّيء المعرّف مثل ذكر جنسه أو فصله أو النّوع الّذي ينتمي إليه. أي أنّه " لا يحدّد موقع مفهوم المصطلح المُعرّف في المنظومة المفهوميّة الّتي ينتمي إليها، ولا يحدّد خصائصه الذاتيّة".[1] كأن يعرّف السّهيل بأنّه نوع من النّجوم بدل أن يُعرّفه على أنّه نجم بعيدٌ في السّماء، أو غيرها.

إنّ ما يعيب هذا التّعريف عدم تعمّقه في الشّرح والتفصيل عند تطرّقه للمصطلح المراد تعريفه، هذا ما قد يؤدّي إلى اللّبس وعدم استيعاب المتلقّي بشكل تام وواضح لمفهومه هذا المصطلح.

ج ـ تعريف المجهول بالمجهول: وهو أن يعرّف المصطلح المجهول بمصطلح آخر قد يكون هو الآخر مجهولاً لدى كثيرٍ من مستعملي المعجم مثل " تعريف مصطلح نباتي أو حيواني باسمه الّذي قد يكون مجهولاً كذلك للقارئ العربي".[2] أي تفسير شيء لا يعلم القارئ معناه بكلمة هي الأخرى غير واضحة المعنى عنده.

د ـ الوقوع في الدّور والتّسلسل: يعرّف المصطلح في بعض الأحيان من خلال ذكر ما يشتقّ منه "مثل تعريف (حدّاد) ب(مهنته الحدادة). وعند رجوعنا إلى مدخل (الحدادة) نجد التّعريف (مهنة الحداد)."[3] ولتجنب الوقوع في الدّور والتّسلسل تُعرّف الكلمة بعدم ذكر مشتقّاتها إلّا في حالة واحدة، هي كون المدخل مركّب من هنا لا بدّ من ذكر مشتقّاته.

---

[1] علي القاسمي، علم المصطلح، ص757.

[2] المرجع السابق، ص757.

[3] المرجع السابق، ص757.

هـ ـ إحالة القارئ على مدخل آخر أكثر من مرة: ينبغي على المعجمي للوصول إلى التّعريف المطلوب ألّا يحيل القارئ على أكثر من مدخل، فمثلاً "عندما يبحث مستعمل المعجم عن تعريف (الكتابة) يجد (مهنة الكاتب)، وهنا يُحال على (الكاتب)، وعندما ينظر في تعريف (الكاتب) يجد (الّذي يكتب) أي أنّه يُحال للمرة الثّانيّة على الفعل (كتب) ليفهم (الكتابة) وهذا العيب منتشر في كثير من المعاجم العربيّة القديمة والحديثة ".[1]

ومثاله ما ورد في المعجم الوسيط حيث نجد أنّ "المقعد: المصاب بداء القعاد، يقال: به قعاد: داء يقعده، ويقال: أُقعد فلان: أصابه داء في جسده يُقعده".[2] يتّضح من هذه الأمثلة أنّ القارئ قد يقع في الدّور أو التّسلسل لأنّه لم يصل إلى تحديد مفهوم المصطلح في المرة الأولى الّتي يبحث فيها عنه، وإنّما قد أُحيل إلى أكثر من مرّة على مداخل فرعيّة.

و ـ عدم استخدام المميّزات الدّلاليّة لتخصيص المعنى المطلوب من المشترك اللّفظي: يعدّ إدراج المميّزات الدّلاليّة داخل المصطلح المُعرّف شرطاً ضروريّاً في بعض المصطلحات الّتي تدخل في إطار المشترك اللّفظي الّذي يقصد به أنّ اللّفظة الواحدة قد تتعدد معانيها حسب السّياق أو اللّفظة الّتي تضاف إليها "فعندما نبحث مثلاً عن معنى (مقابل عينيّ) نجده نسبة إلى عين، ولا ندري أيّ معنى من معاني العين".[3] إذ أنّ لفظة عين لا تحمل دلالة واحدة، فهناك العين الباصرة والعين الحاسدة، وعين الجيش أي جاسوسها، والعين الجارية أي منبع الماء ومصدره وغيرها.

---

[1] علي القاسمي، علم المصطلح، ص757.

[2] مجمع اللّغة العربيّة، المعجم الوسيط، ص ص348، 349.

[3] علي القاسمي، علم المصطلح، ص756.

المبحث الثالث: أنواع التّعريف:

يعدّ التّعريف أهمّ عناصر المعجم لأنّه متّصل بالبحث عن دلالة المدخل ومعناه والخلاف في الرأي قائم بين المعجميين حول نوع التّعريف وفائدته، وللوقوف على أنواع التّعريفات الرّئيسيّة نقف عند مثلّث أوغدن وريتشاردز الشّهير"إذ يصوّر لنا هذا المثلث العلاقات القائمة بين الدّال والمدلول أو بعبارة أخرى الكلمة والشّيء والمفهوم".[1]

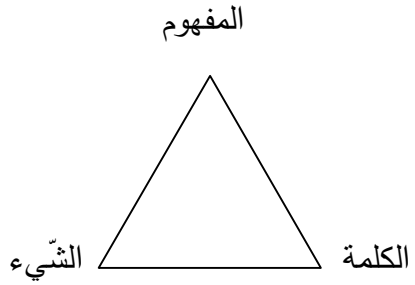

ومهما تعدّدت تسميات هذه المفاهيم لدى الدّارسين إلّا أنّ الثّابت وجود ثلاثة عناصر تتمثّل في "الكلمة وهي عادة من اختصاص اللّساني، والشّيء الّذي يقع في مجال علماء المنطق والفلسفة، والمفهوم الّذي هو ميدان درس المصطلحي".[2] ووفقا لهذا المثلث توجد ثلاثة أنواع من التّعريفات هي:

1 ـ التّعريف اللّغوي: يسمّي هذا النّوع من التّعريف باللّغوي لأنّه غالبا ما يستخدم في تعريف مداخل المعجم العام، حيث يعرّف على أنّه " فرز للمعاني واتّقاء تلابسها وإثبات حصولها في الألفاظ الّتي وضعت لها، إنّه يحيط بوظيفتين تمييز المعاني وتمييز الألفاظ".[3] إنّ سمة هذا

[1] علي القاسمي، المعجميّة العربيّة بين النّظريّة والتّطبيق، ط1، مكتبة ناشرون، بيروت، دت. ص73.
[2] المرجع السابق، ص73.
[3] البشير التّهالي، تعريف المصطلحات، ص63.

التّعريف وركيزته الأساس هي تبيان معنى الكلمة كما يفهمها مستعملها، وتجسيد وظيفتها في مختلف السّياقات اللّغويّة المحتملة. ويندرج ضمن هذا النوع عدّة طرائق هي:

أ ـ التّعريف بالمرادف: إنّ المقصود بالتّرادف "الاتّحاد في المفهوم، وقيل: هو توالي الألفاظ المفردة الدّالة على شيء واحد باعتبار واحد".[1] أي أنّه ما دلّ على معنى واحد تشترك فيه عدّة مسمّيات نحو: الأسد، الغضنفر، اللّيث وغيرها.

تعرّف الكلمة في المعجم أحيانا عن طريق إيراد كلمة أو جملة مرادفة لها شريطة أن تفيد معناها، من ذلك تعريف القوامة بأنّ المسؤوليّة والرّعاية للرّجل، وأنّ السّواد ماهو أسود، ومات الرجل أي فارقت الروح جسده وغيرها. أي أنّ الكلمة تعرّف بذكر ما يعادلها في المعنى اعتمادا على السّياق الّذي وردت فيه.

ب ـ التّعريف بالمغايرة: يسمّيها أحمد مختار عمر "المضاد"[2]، كما يطلق عليها اسم "المخالفة"[3]، وهي الّتي تعتمد في تفسير الكلمة على ذكر ما يخالفها في المعنى، أي أنّ " تشرح معنى الكلمة بأن تذكر أخرى تغايرها في المعنى فيتّضح الضِّدُّ بالضِّدِّ".[4] لذا يُعبّر عنه بألفاظ من مثل: نقيض، ضد، خلاف وغير ذلك من الألفاظ الّتي تحمل المعنى إلى نقيضه، "وإذا كانت هذه الطّريقة لا تؤدّي المعنى أو تشرحه شرحاً دقيقاً، فإنّها تسهم في حسم مشكلة شرح ألفاظ الوجدان من مثل:

---

[1] الشّريف الجرجاني، التّعريفات، ص60.

[2] أحمد مختار عمر، صناعة المعجم الحديث، ص141.

[3] محمّد رشاد الحمزاوي، المعجم العربي، ص186.

[4] محمّد أحمد أبو الفرج، المعاجم اللّغويّة في ضوء دراسة علم اللّغة الحديث، دط، دار النهضة العربيّة للطّباعة والنّشر، بيروت، 1966. ص102.

الحب والكره والبغض، والعلم والجهل ونحو ذلك من الألفاظ القلبيّة الوجدانيّة".[1] إنّ جملة هذه الألفاظ هي عبارة عن أحاسيس ومشاعر يصعب التّعبير عنها بدلالات كاملة، لذا تُعرّف بذكر ما يخالفها.

2 ـ **التّعريف المنطقي:** يُعمد في هذا التّعريف إلى البحث عن ماهيّة الأشياء حيث" يسعى إلى شرح معنى العلامة اللّسانيّة بذكر مكوّناتها الدّلاليّة عن طريق شروط مستمدّة من المنطق الأرسطي، والمراد بالشّروط الكلّيات الخمسة وهي المعاني العامّة الّتي تصدق على كثير من الأشياء وتسمّى المحمولات والمعاني المجرّدة أيضاً، وتشمل الجنس والنّوع والفصل والخاصّة والعرض".[2] وكلّ هذه المعاني من أجل إبراز الخواص الجوهريّة للشّيء المُعرّف، ونستشفّ من خلال هذا التّعريف أنّ الكليّات الخمس قد رتّبت على النّحو التّالي:[3]

أ ـ **الجنس:** يراد به ذلك الجزء من التّعريف الّذي تشترك فيه مع الشّيء المُعرّف أنواع مختلفة مثل قولنا: الإنسان حيوان إذ أنّ الحيوان هنا هو الجنس، والإنسان هو نوع من ذلك الجنس.

ب ـ **الفصل:** هو ما يطلق على المختلفين في العدد، والمتّفقين في الحقيقة مثل: زيد وعمرو وبكر، فكلّ هذه الأسماء تشترك في نوع الإنسان كقولنا: زيد إنسان.

جـ ـ **النّوع:** هو الكلّي الذاتي الّذي يتميّز به الشّيء في ذاته كقولنا: الإنسان حيوان ناطق، فالنّطق داخل في ماهية الإنسان ومقوّم لها.

---

[1] خالد فهمي، تراث المعاجم الفقهيّة، ص238.

[2] جيلالي حلّام، تقنيات التّعريف، ص129.

[3] ينظر: علي القاسمي، علم المصطلح، ص744.

د ـ الخاصّة: ما يختصّ به بالقياس إلى كلّ ما يغايره وهي صفة يتّصف بها جميع أفراد النّوع دون أن يتّصف بها أفراد نوع آخر، ومثال ذلك صفة الضحك بالقياس إلى الإنسان.

هـ ـ العرض العام: هي الميزة غير الذّاتيّة الّتي يشترك في معناها أنواع كثيرة مثل: البياض للثّلج، للسكّر وللبشرة وللقماش وغير ذلك.

إنّ التّعريف المنطقي هو" مجموع الصّفات الّتي تكوّن الشيء عمّا عداه، فهو إذن والشّيء المُعرّف سواء، إذ هما تعبيران أحدها موجز(المعرّف) والآخر مفصّل (التّعريف) عن شيء واحد بالذات".[1] إذ أنّه لا يعنى بمعنى اللّفظ وإنّما فحواه التّركيز على ماهية الشّيء لا غير.

ويعرّف المدخل في هذا النّوع بالطّبيعة والوظيفة مثلما نجده في المعجم الوسيط" التّوت: شجر من الفصيلة القرّاصيّة يزرع لثمره يأكله الإنسان، أو لورقه يربّى عليه دود القزّ وأنواعه كثيرة"[2]. كما يتميّز في كونه "خارج عن اللّغة يعتمد المنطق، فهو يصنّف الكلمات بحسب المحسوس والمجرّد والحقيقة والمجاز، وكثيراً ما يفسّر المدخل بجمل أو بنص يصف مضمونها من دون أن يعرّفها لغويّا".[3] يقتضي التّعريف المنطقي التّصنيف لأنّه يعبّر عن جوهر الشّيء المعرّف ويحدّد ماهيته، لذا وجب ممّا سبق أن يكون هذا التّعريف جامعاً مانعاً، وأن يتألّف من الجنس والفصل والنّوع والعرض العام.

3 ـ التّعريف المصطلحي: وهو تعريف "يختصّ بالألفاظ الّتي تتّصل بمجال من المجالات المعرفيّة في العلوم الطبيّة أو الإنسانيّة لدى جماعة من الباحثين في ميدان معيّن، ويعتبر الخوارزمي الكاتب

[1] علي القاسمي، علم المصطلح، ص742.
[2] مجمع اللّغة العربيّة، المعجم الوسيط، ص90.
[3] محمّد رشاد الحمزاوي، المعجم العربي، ص187.

ت (387هـ) من أوائل من حاول استثمار هذا النّوع من التّعريف في معجمه (مفاتيح العلوم) ".[1] ذلك أنّ اللّبنة الأولى لتأسيس التّعريف المصطلحي تبدأ معه " في القرن الرابع الهجري في موسوعة مفاتيح العلوم حين طرح قضيّة تباين التّعريف لتباين مجالات اختصاص الكلمة".[2] وهو "ما يعتمده علم المصطلح الحديث، ويتوخّى تعريف المفهوم وليس الكلمة أو الشّيء، والمفهوم تصوّر يعبّر عنه بمصطلح أو رمز، ويتكوّن هذا التّصوّر من الخصائص المنطقيّة والوجوديّة المتعلّقة بشيء أو بمجموعة من الأشياء ذات الخصائص المشتركة بينها".[3]

وبما أنّ التّعريف هو السّبيل الّذي ينتهج للوصول إلى المفهوم التّصوري فإنّ له وشائج وطيدة تربطه بالمصطلح، ويرجع ذلك إلى الخصائص الّتي يتّصف بها المصطلح عن الكلمة وهي:[4]

أ ـ يتميّز المصطلح بكونه لفظاً قد اتّفق عليه علماء التخصّص الواحد.

ب ـ المصطلح لفظ له دلالة واحدة في تخصّص معيّن، وتكون علاقة المصطلح والمعنى بذلك أحاديّة.

جـ ـ يتميّز المصطلح عن الكلمة العامّة بكونه غير محدّد بالسّياق، بل هو مفهوم موجود سابقاً يحدّد مميّزاته وحدوده عالم المصطلح.

د ـ يندرج المصطلح داخل نظام اصطلاحي أو لغة متخصّصة، ولا يكون قابلاً للتّعريف إلّا داخل

---

[1] جيلالي حلّام، تقنيات التّعريف، ص135.

[2] مجلّة اللّسان العربي،ع42، الرباط، 1996، جيلالي حلّام، التّعريف المصطلحاتي. ص185.

[3] ينظر: علي القاسمي، المعجميّة العربيّة، ص20.

[4] ينظر: محمود فهمي حجازي، الأسس اللّغويّة لعلم المصطلح، دط، دار غريب، القاهرة، 1998. ص12.

نظامه الاصطلاحي الأصلي. ويأتي التّعريف بذلك ليميّز مفاهيم هذه المصطلحات داخل أنظمتها الاصطلاحية.

يتميّز التّعريف المصطلحي بأنّه تعريف "يحيل مباشرة على المفهوم فلا يهتمّ ببنية المصطلح كلفظ، إنّما يهتم بالمرجع ويمتاز أيضاً بمحاولة حصر المعنى المعجمي أي حصر السّمات الدّلاليّة الّتي تجعل هذا المفهوم مختلفاً عن غيره داخل نفس الميدان".[1] ويرمي إلى "تحديد موقع المفهوم في المنظومة المفهوميّة للحقل العلمي أو المجال المعرفي وتبيين علاقاته بمفاهيم تلك المنظومة وذكر خصائصه الّتي تميّزه عن تلك المفاهيم".[2]

وممّا لا شكّ فيه تواجد بعض الصّعوبات الّتي تواجه المعجميّ في تعريفه للّفظ اصطلاحيّاً لذا " فتعريفه على الوجه المطلوب يتطلّب الدّراية بمجاله المخصوص وبالمستجدّات المعرفيّة المتعلّقة به، ممّا يستدعي الدّخول في غمار المصادر العلميّة لتقديم تعريف علميّ للمصطلح المعني".[3] لأنّ هذا التّعريف "لا يحدّد الدّلالة المركزيّة العامّة للمدخل، ولا يراعي صلة المدخل بالنّظام اللّساني بل يكتفي بتحديد الدّلالة في مجال من المجالات العلميّة، كالطّب أو الفيزياء أو اللّسانيّات وغيرها مجالات المعرفة".[4]

ورغم تعدّد صيغ التّعريف بالمصطلح إلّا أنّها تشترك جميعاً في تحديد المفهوم في المجال المعيّن مع أنّ بنية التّعريف المصطلحي تتعدّد بتعدّد المجالات من طب وفلك وفيزياء وغيرها،

---

[1] مجلّة اللّغة العربيّة، ع15، الجزائر، 2006، بلولي فرحات، التّعريف في المعاجم المختصّة، المعجم الموحّد لمصطلحات اللّسانيّات نموذجا، ص116.

[2] علي القاسمي، علم المصطلح، ص 751.

[3] مجلّة اللّسان العربي، ع48، الرباط، 1999، لحسن توبي، التّعريف المصطلحاتي في بعض المعاجم العربيّة، تعريف المصطلح التداولي نموذجا، ص245.

[4] مختار درقاوي وآخرون، المعجميّة العربيّة قضايا وآفاق، ج1، ص384.

ينبني التّعريف المصطلحي على دعامتين أساسيتين:

أولاهما "تحديد الخصائص الجوهريّة للمفهوم وهنا يتّفق التّعريف المصطلحي مع التّعريف المنطقي، بل إنّنا نستطيع أن نقول إنّ التّعريف المصطلحي يتبع المنهجيّة المنطقيّة في التّعريف من حيث جرد خصّائص المعرّف، الذّاتية والعَرضيّة ـ أي الثّانويّة ـ ليخلص بعد ذلك إلى ذكر جنس المعرّف وفصله النّوعي أو خاصّته، وذلك لتمييزه عن غيره من الأنواع. أمّا إن كان هناك فرق يذكر فهو تفصيل المصطلحي للخصّائص الوظيفيّة على الخصائص الشّكليّة والماديّة".[1]

أمّا ثانيتهما "فتتمحور حول تحديد موقع المفهوم في الحقل المفهومي وكذا علاقاته مع غيره من المفاهيم الأخرى والمنتميّة للحقل ذاته، لأنّ كلّ مجال معرفي له منظومة مفهوميّة خاصّة به تتجسّد في جملة المفاهيم المنتميّة لذلك المجال، وإذا أردنا إدراك المفهوم بالشّكل الأفضل والمطلوب وجب علينا الوقوف على علاقاته مع غيره من المفاهيم الأخرى في الحقل نفسه".[2] فمثلاً إذا ما أردنا تعريف مصطلح سفينة بخاريّة لا يتّضح المعنى جيّداً إلّا إذا عرّفنا موقعها في المنظومة المفهوميّة الخاصّة بالسّفن، مثل سفينة شراعيّة، وغيرها.

4 ـ التّعريف الموسوعي: هو تعريف" شمولي يتميّز بالتّوسع في شرح مداخل المعجم والاستحضار المسهب. من ذلك ما جاء ذكره في معاجم الأعشاب والأدويّة من أركان تنتهج في التّعريف هي:

أ ـ" ذكر أسمائه بالألسن المختلفة.

ب ـ ذكر الماهيّة من لون ورائحة.

[1] ينظر: علي القاسمي، علم المصطلح، ص751.

[2] ينظر: المرجع السابق، ص751.

جـ ـ ذكر جيّده ورديّه ليُؤخذ به أو لا يؤخذ به ويتجنّب.

د ـ ذكر درجته في الكيفيّات الأربعة (الحرارة، البرودة، الرطوبة، اليبوسة.)

هـ ـ ذكر منافعه في سائر أعضاء البدن.

و ـ كيفيّة التّصرّف به منفرداً أو مع غيره، مغسولاً أو لا، مسحوقاً أو غير مسحوق.

زـ ذكر مضارّه.

حـ ـ ذكر ما يصلحه.

ك ـ ذكر المقدار.

لـ ـ ذكر ما يقوم مقامه".[1]

وبهذا يقوم التّعريف الموسوعي على التّوسّع في ذكر الخصائص والفوائد والمنافع والأضرار والكميّة والطّريقة في التّناول وغيرها، وهذا ما جعله يختلف عن غيره من التّعاريف، نظراً لطول صيغته. وتتجلّى بنيته خاصّة في الموسوعات العلميّة.

5 ـ التّعريف بالسّياق: ومفهوم السّياق هو "كلّ ما يصاحب اللّفظ بما يساعد على توضيح المعنى، وقد يكون التّوضيح بما ترد فيه اللّفظة من الاستعمال وقد يكون ما يصاحب اللّفظ من غير الكلام مفسّراً للكلام، وقد تكون العلاقة بين هذا الكلام وبين شيء آخر كلاماً أو غير كلام داعياً إلى استعمال اللّفظ بالطّريقة الّتي يستعمل بها في اللّغة".[2] ومعنى هذا الكلام أنّ السّياق هو جملة

[1] ينظر: جيلالي حلّام، تقنيات التّعريف، ص142.

[2] محمّد أحمد أبو الفرج، المعاجم اللّغويّة، ص116.

الظّروف المحيطة بالخطاب سواء أكانت هذه الظّروف لغويّة أو غير لغويّة، ومن هذا المنطلق قسّم العلماء السّياق إلى عدّة أقسام نذكر منها:

أ ـ السّياق اللّغوي: ويتمثّل في "البيئة اللّغويّة الّتي تحيط بجزئيات الكلام من مفردات وجمل وخطاب، أو كلّ ما يحيط بالكلمة من عناصر لغويّة".[1] لذا فإنّ الكلمة تكون على علاقة مع ما يجاورها من كلمات داخل السّياق اللّغوي، فتتأثّر بذلك بما يتقدّمها وما يأتي بعدها من مفردات .

ب ـ السّياق الاجتماعي: ويراد به ذلك الإطار الاجتماعي الّذي ينتمي إليه الكلام، وهو "ضروريّ في تحديد الدّلالة ويكفي أن نشير إلى أنّ عبارة السّلام عليكم تحمل دلالات تختلف باختلاف التّنغيم في نطقها وفقاً للمواقف الاجتماعيّة المختلفة فنطقها عند الغضب يختلف عنها عند التّحيّة"[2]. وبهذا تختلف الكلمات باختلاف سياقاتها الاجتماعيّة الواردة فيها.

لذا يعدّ السّياق من أهمّ العناصر الّتي تساهم في توضيح معنى اللّفظ، إذ أنّ معناه لا ينكشف إلاّ عن طريق استعماله داخل السّياق.

6 ـ التّعريف بتحديد المكوّنات الدّلاليّة: يقصد به تفسير معنى الكلمة من خلال ملاحظة واستنباط أهم السّمات والملامح المميّزة بين الكلمات داخل الحقل الدّلالي بغية تحديد الخصائص المشتركة بينها "وتقوم فكرة العناصر التّكوينيّة على تحليل المحتوى الدّلالي للكلمة إلى عدد من العناصر أو الملامح التمييزيّة الّتي من المفترض ألّا تجتمع في كلمة أخرى سوى الكلمة المشروحة، وإلّا كان

[1] رجب عبد الجواد إبراهيم، دراسات في الدّلالة والمعجم، دط، دار غريب للطّباعة والنّشر، القاهرة، 2001. ص21.

[2] محمود فهمي حجازي، مدخل إلى علم اللّغة، دط، دار قباء للطّباعة والنّشر والتّوزيع، القاهرة، دت، ص160.

اللّفظان مترادفان".[1] وتجدر الإشارة إلى أنّه "لم يوجد معجم قديماً وحديثاً قد قام على أساس نظريّة المكوّنات الدّلاليّة بما في ذلك المعاجم المتخصّصة في الموضوعات، لكن هذه النّظريّة قد نوقشت من قبل علماء الدّلالة حيث وضعوا نماذج تحليليّة متعدّدة ينبغي لصانع المعجم أن يستفيد منها في صياغة تعاريفه للكلمات".[2]

وممّا لا شكّ فيه أنّ هذه الطّريقة تمكّن المعجمي من وضع تعريفاتٍ لمداخل معجمه بشكل دقيق، وكذا الولوج إلى المعنى الكامن داخل اللّفظ بشكل ميسّر. كما تفيده من جهات ثلاث هي:

أ ـ " تحليل كلمات كل حقل دلالي وبيان العلاقة بين معانيها.

ب ـ تحليل كلمات المشترك اللّفظي إلى مكوّناتها أو معانيها المتعدّدة.

ج ـ تحليل المعنى الواحد إلى عناصره التّكوينيّة المميّزة".[3]

بالإضافة إلى ما ذكرناه من تعريفات تعتبر أساسيّة في تأليف المعاجم توجد هنالك أنواع أخرى يوظّفها المعجميّ ليستعين بها في توضيح مداخل معجمه نذكر منها:

7 ـ **التّعريف النّحوي:** يعنى هذا التّعريف بالمظاهر النّحويّة "ومنه الإشارة إلى المذكّر أو المؤنّث، والمفرد والجمع، والتّراكيب وما لها من دور دلالي، ويلحق بهذا كذلك التّقديم والتّأخير والحذف واللّزوم والتّعدية".[4] حيث يسهم في توضيح دلالة الألفاظ المتشابهة.

---

[1] أحمد مختار عمر، صناعة المعجم الحديث، ص126.

[2] ينظر: المرجع السّابق، ص126.

[3] ينظر: المرجع السابق، ص ص126، 127.

[4] محمّد رشاد الحمزاوي، المعجميّة العربيّة، ص380.

8 ـ **التّعريف الصّرفي:** ويراد به" التّمييز بين أشكال الصيغ وغاياتها الدّلاليّة، ويتجلّى التّعريف الصّرفي في العناية بوزن الكلمة وبذكر ظواهر الاشتقاق".[1] إذ إنّ غايته تتمثّل في ذكر صيغة المدخل وتصريفاتها مع العناية بأوزان الكلمة واشتقاقاتها.

9 ـ **التّعريف المجازي:** وهو الّذي يقرّ"تطوّر الكلمة من معناها الأوّل الأصلي إلى معنى جديد يفرضه السّياق، مثال ذلك: السيّارة، القافلة. السيّارة آلة النقل الحديثة، وهو يستوجب أن يكون بين المعنيين علاقة وقرينة مانعة".[2] أي استخدام الكلمة المدخل استخداماً مجازيّاً لا حقيقيّاً.

10 ـ **التّعريف الاشتمالي:** والمقصود به "تعريف الشّيء بذكر أفراده وهو قليل الاستعمال في المعاجم العامّة ويستعمل بكثرة في معاجم المصطلحات والمعاجم الفنّيّة، ويتمّ التّعريف الاشتمالي عن طريق تقديم قائمة تحوي كلّ التّصوّرات الّتي تقع تحت اللّفظ المشروح".[3] من أمثلة ذلك تعريف الأثاث بذكر أفراده (الكرسي، الأريكة، الطّاولة)، أو الأجهزة الكهرومنزليّة بذكر (الثلّاجة، التّلفاز، المذياع، الغسّالة، آلة الطبخ)، هذا النّوع من التّعريف يمكن توظيفه أكثر في المسائل الّتي تحتاج كثيراُ من التّوضيح.

كما يستعين المعجمي بمجموعة أخرى من طرق التّعريف، تعتبر وسائل ناجعة لشرح الألفاظ على أكمل وجه من أهمّها استخدام الأمثلة التّوضيحيّة والّتي تعني" كلّ عبارة أو جملة أو بيت شعر أو مثل سائر يقصد منه توضيح استعمال الكلمة الّتي نعرّفها أو نترجمها في المعجم".[4]

---

[1] ينظر: أحمد بن عبد الرحمن بالخير، المعجم الوسيط والمعايير المعجميّة الحديثة، ط1، دار فرقد للطباعة والنّشر، دمشق، 2013. ص226.

[2] محمّد رشاد الحمزاوي، المعجميّة العربيّة، ص38.

[3] أحمد مختار عمر، صناعة المعجم الحديث، ص146.

[4] علي القاسمي، علم اللّغة وصناعة المعجم، ط2، عمادة شؤون المكتبات، الرّياض، 1991. ص137.

ويؤتى بالأمثلة التّوضيحيّة من أجل زيادة اللّفظ وضوحاً وتسهيل معرفة معانيه.

بالإضافة إلى أنّ هذه الأمثلة يمكن أن تكون اقتباسات من القرآن الكريم أو الحديث الشّريف أو أن تكون من وضع المعجمي عينه. ومن أبرز وظائف الأمثلة التّوضيحيّة نجد " دعم المعلومة الواردة في التّعريف، إذ يعتبرها الكثيرون جزء هامّا منه وليست مجرد لواحق تابعة، إضافةً إلى تمييز معنى عن آخر، كما يحمل المثال التّوضيحي في داخله جانب التّوثيق والاستشهاد إذا كان اقتباساً نصيّاً، إضافةً لوضع الكلمة المشروحة في السّياقات المختلفة مع مراعاة تحديد النّماذج النحويّة من خلال هذه السّياقات (مثل تمييز الفعل اللّازم من المتعدّي وذكر الحروف أو الظّروف المقترنة بالأفعال)".[1]

كما يعدّ استخدام الصّور أو الرّسوم من الوسائل المساعدة في التّعريف إذ تعتمد بعض المعاجم على استخدام الرّسوم التّوضيحيّة " لتجسيم المعنى والإشارة إليه كأنّه شيء موجود حاضر بذاته أو بنموذجه".[2] وهي من الوسائل المساعدة على التّعريف نجدها خاصّة في معاجم الطبّ حيث يوضع رسم العشب مثلاً أمام التّعريف كتوضيح أكثر، وكذا معاجم الطّبيعة والحيوانات وغيرها.

[1] أحمد مختار عمر، صناعة المعجم الحديث، ص145.

[2] المرجع السابق، ص146.

الفصل الثّاني

التّعريف في قاموس اللّسانيّات لعبد السّلام المسدّي.

المبحث الأوّل: التّعريف بالمُؤلَّف.

المبحث الثّاني: تعريف المصطلحات اللّسانيّة.

المبحث الثّالث: تعريف مصطلحات فقه اللّغة .

إنّ لمرونة الكلمات دورا مهمّا يجب مراعاته عند اختيار المصطلحات وتحديد المفاهيم وحصر التّعاريف، إذ يجب أن تكون قابلة لحمل دلالات حديثة وصل إليها العلم دون فقد دلالاتها السّابقة ـ النّاتجة عن الاعتماد على الجزئيات فيه ـ كي تظل عنوانا للمفاهيم ومفتاحا لها. لذا نجد أنّ عبد السّلام المسدّي قد أقرّ أنّ "مفاتيح العلوم مصطلحاتها".[1] هذه المصطلحات إذا تمكّن العلماء من الوصول إليها فأكيد أنّهم قد حصدوا ثمار تطوّر تحديدهم للتّعاريف ودقّة ذلك.

نجد عبد السّلام المسدّي في معجمه قاموس اللّسانيات قد أدرك خطورة ثنائيّة (المصطلح، المفهوم). وأقرّ أنّ وضع المصطلح هو مفتاح الوصول إلى حقيقة العلم وإيصالها إلى أذهان السّامعين. كما أنّ ضبط المفهوم في الذهن بدوره هو الوسيلة الأنجح في تحقيق المراد من اختيار المصطلح، وجعله مفتاحاً دالّاً على خصوصيّته في فتح باب هذا العلم، إذ إنّ" السّجل الاصطلاحي هو الكشف المفهومي الّذي يقيم للعلم سوره الجامع وحصنه المانع، فهو له كالسّياج العقلي الّذي يرسي حرماته رادعاً إيّاه أن يلابس غيره".[2] بذلك يكون المصطلح حين ذكره موحياً بمفهوم ما، والتّعريف حين لفظه منسوباً لمصطلح بعينه، وهو ما أراد المسدّي الوصول إليه من خلال ما نجده في مقدّمة قاموسه، وحديثه عن العلوم ومصطلحاتها.

[1] عبد السّلام المسدّي، قاموس اللّسانيات مع مقدمة في علم المصطلح، (العلوم ومصطلحاتها) الدّار العربيّة للكتاب، تونس، 1984. ص11.

[2] المرجع السابق، (العلوم ومصطلحاتها)، ص11.

المبحث الأوّل: التّعريف بالمُؤَلَّف (قاموس اللّسانيات):

أثرى الدّكتور عبد السّلام المسدّي ساحة اللّغة العربيّة وعلومها بعديد المؤلّفات والإصدارات خاصّة في مجال اللّسانيات من بينها، قاموس اللّسانيات الّذي طرح فيه العديد من القضايا في مجال علوم اللّغة. والّذي أصدره سنة 1984م، والملاحظ استخدامه لمصطلح قاموس بدلاً من لفظة معجم المتداولة بنسبة أكثر.

ويرجع شيوع استعمال لفظ قاموس إلى العالم اللّغوي الفيروز أبادي (ت 816هـ) في مؤلّفه الّذي أسماه (القاموس المحيط) نظرا لما اتّصف به من الاتّساع والعمق، وهو " مردّ استعمال وتوظيف هذا العالم للفظة قاموس بدلا من مفردة معجم، يدلّ على ذلك توظيفه لكلمة محيط مقرونة به. ومع الشّهرة الّتي حقّقها القاموس المحيط وتردّده على أفواه الباحثين حتّى ظنّ بعضهم أنّه مرادف لكلمة معجم فوظّفوه بهذا المعنى وصار يطلق لفظ القاموس على أيّ معجم".[1]

كما أدرج عبد السّلام المسدّي مصطلح اللّسانيات في عنوان كتابه مقرونة بلفظة قاموس، ثمّ لم يحد عن استعماله في كامل صفحات مؤلّفه مبتعدا بذلك عن كل تسميّة أخرى تدلّ على هذا العلم، كعلم اللّغة، الألسنيّة، علم اللّسان وغيرها. أمّا متن المؤلَّف فلقد قسّمه إلى قسمين كبيرين مقدمة والقاموس بفرعيه (عربي ـ فرنسي، فرنسي ـ عربي).

1 ـ مقدّمة: استهلّ المؤلّف معجمه بمقدمة مطوّلة بعنوان: مقدّمة في علم المصطلح، بلغت ستّا وتسعين صفحة، طرح فيها قضيّتين هما، المصطلح عموما، واللّسانيّ على وجه الخصوص، حيث تناول فيها، العناصر الآتية:

[1] ينظر: أحمد مختار عمر، البحث اللّغوي عند العرب، ط6، عالم الكتب العلميّة، القاهرة، 1988. ص ص173، 174.

1- العلوم ومصطلحاتها: من الصفحة 11 إلى الصفحة 13.

2- أعراض القضية الاصطلاحية: من الصفحة 15 إلى الصفحة 17.

3- اللّسانيات وعلم المصطلح: من الصفحة 19 إلى الصفحة 23.

4- الاصطلاح والحركة الذّاتيّة: من الصفحة 25 إلى الصفحة 46.

5- مراتب التّجريد الاصطلاحيّ: من الصفحة 47 إلى الصفحة 53.

6- مصطلح العلم وعلم مصطلحه: من الصفحة 55 إلى الصفحة 72.

7- الجهود العربيّة في المصطلح اللّسانيّ: من الصفحة 73 إلى الصفحة 86.

8- القاموس المختصّ ونماذجه: من الصفحة 87 إلى الصفحة 96.

نلاحظ ممّا تمّ ذكره أنّ عبد السّلام المسدّي قد خصّص للمقدمة عدداً وافراً من الصفحات (ستّا وتسعين صفحة كاملة) كادت تقارب نصف صفحات القاموس، حيث إنّها تعدّ أرضية تأسيسيّة لكثير من القضايا النّظرية في علم المصطلح، وكذا الإحاطة بشؤون المصطلح عموما والمصطلح اللّساني خصوصا والسّعي إلى معالجته معالجة شاملة، شأنه في ذلك شأن الجهود المقدّمة من قبل علماء اللّغة في هذه الفترة.

وقد عالج المسدّي في مقدمة مؤلّفه في المباحث الثّلاثة الأولى (العلوم ومصطلحاتها أعراض القضية الاصطلاحية، اللّسانيات وعلم المصطلح)، الصّلة القائمة بين منظومة العلم وجهازه المصطلحي، وما بينهما من تفاعل، والمهارات المتّصلة بالمصطلح من حيث التّعميم والإيضاح وأهم الدّوافع التّي تخّضع لها اللّغة العربيّة ألا هي: دافع المواكبة، ودافع البقاء، وكذا

قانون التّعادل. وفي المبحث الرّابع (الاصطلاح والحركة الذّاتيّة)، ركّز من خلاله على الظّواهر اللّغويّة المتمثّلة في الاشتقاق، التّعريب، النّحت، والمجاز. وفي الخامس (مراتب التّجريد الاصطلاحي) عالج فيه (قضيّة مراتب التّجريد المصطلحي)، ومراحله نحو الاستقرار. أمّا المبحث السّادس (مصطلح العلم وعلم مصطلحه) فقد عرض فيه أسباب التّجريد ضاربا لنا مثلا عن ترجمة مصطلح Linguistique، وفيما يخصّ المبحث الأخير ألا وهو السّابع (الجهود العربيّة في المصطلح اللّساني) فلقد خصّصه للجهود العربيّة المتعلّقة بالمصطلح اللّساني. لينهي مقدّمته بالنّظر في القواميس المختصّة.

ومن ثنايا هذه المقدّمة، حاولنا استخراج أهم المصطلحات اللّسانيّة ، وكذا مصطلحات فقه اللّغة الّتي عمد المؤلّف إلى تعريفها، وتناولناها بالدّراسة مطبّقين عليها كلّ ما يتعلّق بركن التّعريف من شروط وأنواع، ومآخذ.

2 ـ **القسم الثاني:** جاء هذا القسم مزدوج اللّغة (عربي ـ فرنسي)،(فرنسي ـ عربي)، حيث احتوى على مصطلحات كثيرة، بلغت ألفين وخمسمائة مصطلح، جلّها خالية من التّعريف لأنّها جاءت على هيئة مسارد مصطلحيّة وهي كالتّالي:

1 ـ مسرد بالمصطلحات العربيّة مع ما يقابلها بالفرنسيّة، عمد فيه بالبدء بمصطلح (الآراميّة) صفحة 99، وختمه بمصطلح (اليونانيّة المشتركة) صفحة 171.

2 ـ مسرد بالمصطلحات الفرنسية مع ما يقابلها بالعربية، ابتدأه بمصطلح Babil صفحة 250. وانتهى فيه بمصطلح Zulu صفحة 172.

وما يلفت الانتباه في هذا المسرد أنّ المؤلف قد بدأه بحرف (B) الفرنسي دون حرف (A).

سبق و ذكرنا أنّ القسم الثّاني من هذا القاموس مرتب ترتيبا ألفبائيا، وذلك في كلا القسمين (عربي ـ فرنسي)، (فرنسي ـ عربي) هذا الأخير الذي رتّب بحسب حروف الهجاء الفرنسيّة، مع ملاحظة إهماله للحرف A.

استمدّ المؤلف المصطلحات الّتي ضمّنها قاموسه من ميادين معرفية شتى، من بينها نذكر: اللّسانيات (الصّوتيات، علم النحو، علم الصرف، علم الدّلالة)، السّميائيّة، فقه اللّغة وغيرها، وتعود دوافع تأليف هذا القاموس إلى أسباب عديدة استخلصناها من خلال تصفحنا لمقدمته، إذ إنّ المؤّلف لم يعمد إلى ذكرها بصفة مباشرة، ومن بينها نذكر:

1 ـ تعدّد التّرجمات الخاصة باستعمال المصطلحات اللّسانية، لذا حاول المؤلّف إعطاء المصطلح المناسب بما يقابله في اللغة الفرنسيّة، نظرا لصعوبة مصطلحات هذا الميدان وتعدّدها عند العرب.

2 ـ محاولة حل بعض المشاكل التي تواجهها المعاجم المختصّة بنوعيها (أحادية اللسان، ومتعددّة الألسنة).

المبحث الثّاني: تعريف المصطلحات اللّسانيّة في القاموس:

لم تكن اللّسانيّات أسبق المعارف البشريّة إلى اتّخاذ الظاهرة اللّغويّة موضعاً للدّراسة والبحث إذ تُعدُّ اللّغة مجال دراستها ومادّتها، سبقتها إلى ذلك علوم أخرى اختلفت معها في الطّريقة والمنهج والغاية، حيث كان الهدف في الدّراسات السابقة لها والقديمة عنها ـ خاصّة العربيّة ـ اتّخاذ مواقف تقويميّة، وتقييميّة تجرى أحكامها على ضوء سلّم القيم الّتي تستند إليه، لذا يقال بمعياريّة دراساتهم، حيث تحتكم إلى المعيار فترضخ الاستعمال إليه.

لذا حاولنا استخراج أهم المصطلحات اللّسانيّة الّتي وظّفها عبد السلام المسدّي في مقدمة قاموسه كما سبق وأشرنا إلى ذلك في معرض حديثنا عن التعريف بالمُؤَلَّف (قاموس اللّسانيات)، لنقف عندها على أهم أنواع التّعريف الّتي اعتمدها وكذا مدى استيفائها لشروطه وما يمكن أن يؤخذ عليه. وسنعرض فيما يأتي بعض المصطلحات الّتي ستتّم دراستها، هي:(اللّغة، علم المصطلح، المصطلحيّة، الفونام، الآنيّة، الزّمانيّة، علم اللّغة.)

1 ـ اللّغة: عرّفها عبد السّلام المسدّي بأنّها " القناة الأساسيّة في ربط أبعاد الزمن: الماضي منه بالصائر والصائر بالمقبل، لذا عُدّت اللّغات مراكب للحضارات".[1] وعرفها كذلك بقوله: "اللّغة مؤسّسة اجتماعيّة رصيدها رموز، ورموزها أوعية تسكب فيها الصّور المشتقّة من حياة النّاس في مظاهر المادة والمعاش والأخلاق والمعارف".[2] بالإضافة إلى تعريف ثالث لها جاء فيه: "اللّغة كائن حي".[3]

عمد المؤلّف إلى تعريف هذا المصطلح (اللّغة) بأنّها القناة الواصلة بين الحقب الزمنيّة وأنّها مركب للحضارات لكونها همزة وصل بين الشّعوب وثقافاتها، ويندرج هذا التّعريف ضمن التّعريف المجازي لأنّه شبّه اللّغة بالقناة الواصلة بين أجزاء الشّيء بعضها ببعض، وقد تحقّق فيه شرط واحد فحسب ألا وهو تعريف الاسم بالاسم في قوله: اللّغة قناة. في حين غابت الكثير من الشّروط كتجنّب الغموض وبيان معنى المصطلح (اللّغة) وليس مجرد الحديث عنه لأنّ شرط التّعريف توضيح ماهية المُعرّف وكذلك ذكر المعاني الأصليّة قبل المجازيّة على نقيض ما فعل المؤلّف حيث بدأ بالمعنى المجازي وأهمل المعنى الأصلي الّذي أقرّ به ابن جنّي (ت 391هـ) في

[1] عبد السّلام المسدّي، قاموس اللّسانيات، (اللّسانيات وعلم المصطلح)، ص19.
[2] المرجع السابق، (اللّسانيات وعلم المصطلح)، ص19.
[3] المرجع السابق، (اللّسانيات وعلم المصطلح)، ص19.

قوله "حدّ اللّغة أصوات يعبّر بها كلّ قوم عن أغراضهم".[1] حيث يؤكّد ابن جنّي أنّ اللّغة ظاهرة صوتيّة لها وظيفة اجتماعيّة تربط بين أفراد المجتمع، وأنّ لكلّ مجتمع لغة خاصّة به. وهذا ما نجده في التّعريف الثّاني للمسدّي في قوله: اللّغة مؤسسة اجتماعيّة رصيدها رموز،أي أنّها قائمة على العرف وهو ذلك الاتفاق والاصطلاح الكائن بين أفراد الجماعة اللغوية الواحدة، كما أنّها مجموعة الرّموز التي تكوّن نظاما متكاملا يتعامل به الإنسان في شتى نواحي الحياة ، بهذا تظهر وظيفتها التّواصلية التي تربط بين أفراد المجتمع الواحد.

وهو ما قال به ابن خلدون عن اللّغة في كونها: "عبارة المتكلّم عن مقصوده، وتلك العبارة فعل لسانيّ، فلا بدّ أن تصير ملكة متقرّرة في العضو الفاعل لها وهو اللّسان، وهو في كلّ أمّة بحسب اصطلاحاتهم".[2] أي أن للّغة وظيفة تواصليّة مقصودة، آلتها اللّسان، كما أنّها ملكة راسخة، واستعداد فطري في كلّ إنسان.

أمّا بالنّسبة للتّعريف الثالث للمسدّي (اللّغة كائن حيّ) فهو تعريف مجازيّ إذ شبّهها بالكائن الحي الّذي ينمو ويتطوّر، ذلك أنّها لا تنفكّ عن صوغ ألفاظٍ وتراكيب ومعانٍ للدّلالة على التّصوّرات والأشياء الحديثة، وهو تعريف لا يوضّح ماهية المصطلح المُعرّف. كما أنّه يتّصف بالغموض والإيجاز لما احتواه من كلمات غامضة جعلت التّعريف غير واضح نوعا ما.

بالنّظر في التّعاريف الآنفة الذّكر عن اللّغة يتبيّن أنّ المؤلّف قد ذكر في التّعريف الأوّل أهميّة اللّغة في كونها رافدا من روافد الحضارة، و في التّعريف الثّاني أشار إلى مكوّنات هذه الظّاهرة ألا و هي الرّموز، أمّا في الثّالث فقد أورد خاصيّة من خصائصها و هي النّمو و التّطوّر.

---

[1] أبو الفتح عثمان بن جنّي، الخصائص، تح: محمّد علي النّجار، دط، دار الكتب المصريّة، القاهرة، دت، ج1. ص33.

[2] عبد الرّحمان بن خلدون، المقدّمة، دط، دار الجيل، بيروت، دت، ص603.

2 ـ **علم المصطلح:** عرّفه عبد السّلام المسدّي على أنّه علم " تنظيريٌّ في الأساس تطبيقيّ في الاستثمار لا يمكن الذّهاب فيه إلّا بحسب تصوّر مبدئيّ لجملة من القضايا الدلاليّة والتكوينيّة في الظّاهرة اللّغويّة".[1]

يندرج هذا التّعريف ضمن التّعريف المصطلحي، لأنّه عرّف مفهوم علم المصطلح وليس شكله اللّغوي، إذ عبّر عن التّصور وليس الكلمة، وهذا من شروط صحّة التّعريف، إلاّ أنّه يتّصف بالغموض والإبهام، لأنّه لم يحدّد مفهومه بدّقة بل اكتفى بالإشارة إلى أنّه علم تنظيريّ بالدّرجة الأولى، وتطبيقيّ بالدّرجة الثّانية، فلم يبّين ما يتناوله هذا العلم من قضايا في التّنظير والتّطبيق. حيث يعرّف عند العلماء على أنّه "العلم الّذي يبحث في أسس وضع المصطلحات وبناءها وخصائصها وطرق معالجة مشكلاتها".[2] أي أنّه العلم الّذي يبحث في العلاقة بين المفاهيم العلميّة الّتي ترتبط فيما بينها في كلّ حقل من الحقول المعرفيّة، وهكذا لم يستوف هذا التّعريف الشّروط المطلوبة كتجنّب الغموض وتغطية جميع معاني المصطلح، لأنّ ذكر البعض منها فقط يحيل إلى الغموض والالتباس بين المصطلحات المنوطة بحقل دلالي واحد.

3 ـ **المصطلحيّة**: يعرّفه بأنّه ذلك العلم " الّذي يُعنى بحصر كشوف الاصطلاحات بحسب كلّ فرع معرفيّ فهو لذلك علم تصنيفيٌّ تقريريٌّ يعتمد الوصف والإحصاء مع السّعي إلى التّحليل التّاريخي"[3].

يندرج هذا التّعريف ضم التّعريف المصطلحي لأنّه عمد إلى تعريف المفهوم (التّصوّر) وليس الشّكل اللّغوي مستخدماً طريقة التّعريف بذكر المميّزات الدلاليّة الخاصّة بالمصطلحيّة، وهي

[1] عبد السّلام المسدّي، قاموس اللّسانيّات، (اللّسانيات وعلم المصطلح)، ص22.
[2] علي القاسمي، علم المصطلح، ص17.
[3] عبد السّلام المسدّي، قاموس اللّسانيات، (اللّسانيات وعلم المصطلح)، ص22.

أنّها علمٌ تصنيفي تقريريّ، وصفيّ، إحصائيّ، تحليلي. هذه المميّزات هي ما جعلت من التّعريف غامضاً، لأنّها تحتاج إلى تعريف وشرح، وقد راعى المؤلّف شرط تعريف الاسم بالاسم في قوله المصطلحيّة علم. في حين لم يحط بكلّ جوانب المُعرّف.

وتُعرّف المصطلحيّة بأنّها " تشتمل على مجالين معرفيين: أوّلهما علم المصطلح، وثانيهما صناعة المصطلح حيث تنتهج منهجاً وصفيّاً لأنّها تسعى إلى تنميط المصطلحات وتقييسها بحيث يعبّر المصطلح الواحد عن مفهوم واحد ولا يعبّر عن المفهوم الواحد بأكثر من مصطلح واحد".[1]

4 ـ **الفونام**: وهي "صيغة تعتمد الاشتقاق لأنّها من مادة (صوت) العربيّة، وتعتمد التّوليد المعنويّ لأنّها تحويل للدّلالة الأصليّة من مجرّد الوحدة الأدائيّة الصّغرى إلى الوحدة الوظيفيّة الدّنيا، ولكنّها صيغة تعتمد الدّخيل المعرّب فيها الميم الّتي اقتبست من اللّفظ الأجنبيّ وفيها القالب الصّرفي الّذي وضع وضعاً موازياً إذ هو على ميزان (فَعْلَمْ) ممّا لا تعرفه لغة العرب ولكن تستسيغه لتجانسه مع (مَفْعَلْ)".[2]

عرّف هذا المصطلح تعريفاً صرفيّاً لأنّه جاء بالصّيغة الّتي يشتقّ منها لفظ الفونام، وهي مادة (صوت) العربية أو التّصوّر الّذي يعرّف به المصطلح حيث يعني عند اللّسانيين " أصغر وحدة صوتيّة غير دالّة والّتي إذا تغيّرت تغيّر معنى الكلمة، كالجيم والصاد من جابر وصابر".[3] بمعنى أنّه ذلك الصّوت الّذي يؤدّي داخل اللّسان دوراً تمييزّيّاً بين وحدتين لغويّتين.

يؤخذ على هذا التّعريف أنّه تعريف طويل نسبيّاً وغامض الدّلالة لاحتوائه على بعض

---

[1] ينظر: مجلّة دراسات مصطلحيّة، ع1، الدار البيضاء، 2001، علي القاسمي، عبد الرّزاق الكاشاني وتطوير المصطلحيّة العربيّة. ص219.

[2] عبد السّلام المسدّي، قاموس اللّسانيات، (الجهود العربيّة في المصطلح اللّساني)، ص76.

[3] إديث كريزويل، مصطلحات البنيويّة، تر: جابر عصفور، ط1، دار سعاد الصباح، الكويت، 1993. ص401.

المصطلحات المجهولة مثل:(التّوليد المعنوي). وهذا ما يدخل في طريقة تعريف المجهول بمجهول، إذ كان من الأحسن أن يورد بعض الأمثلة ليوضّح بها ما يعنيه مصطلح فونام.

5 ـ **الآنيّة**: هي عند عبد السّلام المسدّي " دراسة اللّغة في حالة استقرار".[1] يُصنّف هذا التّعريف ضمن نوع من التّعريف المصطلحي نظراً لأنّه عرّف مفهوم الآنيّة المتمثّل في دراسة اللّغة في نقطة معيّنة من الزمن، وهو "مصطلح يشير إلى إحدى الثنائيّات الأساسيّة عند دي سوسير حيث يقصد بها وصف الظّاهرة اللّغويّة من حيث هي مجموعة من العناصر المترابطة في لحظة بعينها وفي لغة بعينها".[2]

ومن بين الشّروط الّتي توفّرت في التّعريف تركيزه على المحتوى التّصوّري للمصطلح وكذا مراعاة المؤلّف للقسم الكلامي الخاص بال مصطلح حيث عرّف الاسم باسم (الآنيّة دراسة)، إلاّ أنّه موجز لم يذكر أو يحدّد نوع الدّراسة الّتي يجب إتّباعها ألا وهي ـ كما يقرّ اللّسانيّون ـ دراسة وصفيّة تحليليّة موضوعيّة، كما لم يحدّد خصائصها الأمر الّذي جعل التّعريف ناقصاً نوعا ما لأنّه لم يغط جميع جوانب المصطلح.

6 ـ **الزّمانيّة**: هي عند المسدّي "دراسة اللّغة في حالة التّطوّر".[3] عرّف هذا المصطلح تعريفاً مصطلحيّاً أيضاً حيث عمد فيه إلى تعريف مفهوم الزّمانيّة الّتي يقصد بها دراسة "تتابع العناصر اللّغويّة في حقب مختلفة من تطوّر لغة واحدة".[4] أي تتبّع كلّ التّغيّرات والتّطوّرات الّتي تطرأ على اللّغة عبر حقب متتاليّة من الزمن، وقد اتّصف هذا التّعريف هو الآخر بالإيجاز، إذ لم يذكر نوع

[1] عبد السّلام المسدّي، قاموس اللّسانيّات، (الجهود العربيّة في المصطلح اللّساني)، ص82.
[2] إديث كريزويل، مصطلحات البنيويّة، ص414.
[3] عبد السّلام المسدّي، قاموس اللّسانيات، (الجهود العربيّة في المصطلح اللّساني)، ص82.
[4] إديث كريزويل، مصطلحات البنيويّة، ص414.

الدّراسة ولا كيفيتها. غير أنّه استوفى شرط مراعاة القسم الكلامي للمصطلح بتعريفه الاسم باسم (الزّمانيّة دراسة) وكان من الواجب تقديم مقدار من التّفاصيل عن هذه الدّراسة وتدعيم التّعريف بأمثلة .

7 ـ **علم اللّغة:** استعمل علماء العرب هذا المصطلح "وخصّوا به دراسة الألفاظ مصنّفة في موضوعات مع بحث دلالتها، وهو ما يحدّد مجال إعداد المادة اللّغويّة وتبويبها على نسق ييسّر وضع المعاجم".[1]

يعدّ هذا التّعريف تعريفاً مصطلحيّاً عُرّف فيه مفهوم علم اللّغة عند العلماء العرب قديماً والّذي كان يدلّ على المعاجم من حيث تصنيف وتبويب الألفاظ في موضوعات ثمّ البحث عن دلالتها، "وأوّل من استخدم هذا المصطلح هو العلّامة «ابن خلدون» في «مقدّمته»، ثمّ «جلال الدّين السيوطي» عنواناً لكتابه «المزهّر في علوم اللّغة وأنواعها»".[2] وقد استوفى هذا التّعريف شروطاً من بينها توضيح المعنى التّصوّري للمصطلح وكذا الإيجاز غير المخلّ، كما أنّه تجنّب الغموض لأنّه ذكر الشّائع المشهور من المعاني دون المجهول فأتى بالتّعريف المتّفق عليه عن علم اللّغة في القديم .

عاد المؤلّف بعدها إلى هذا المصطلح (علم اللّغة) وعرّفه عند المحدثين بقوله: "فمصطلح علم اللّغة كأنّما يقوم مقام ما يقابله في الأجنبيّة على وجه حرفي (La science du langage) ولمّا كان هذا المقابل الحرفي هو بذاته الحدّ المنطقي للعبارة الدّالة على العلم (لانغويستيك)استسيغ

[1] عبد السّلام المسدّي، قاموس اللّسانيّات، (مصطلح العلم وعلم مصطلحه)، ص61.

[2] صلاح الدّين صالح حسنين، دراسات في علم اللّغة الوصفي والتّاريخي والمقارن، ط1، دار العلوم، الرّياض 1984. ص25.

المصطلح نفسه وتكتّل طرفاه حتّى صار المفهوم منهم صورة ذهنيّة متوحّدة".[1]

نجد أنّ المؤلّف قد أعطى مقابلاً أجنبيا للمصطلح (La science du langage) في الهامش، ثمّ أشار إلى أنّ هذا العلم هو ما أصبح يعرف اليوم باللّسانيات (La linguistique) ولم يعرّفه على أنّه "العلم الّذي يدرس اللّغة في حدّ ذاتها ومقصودة لذاتها دراسة علمية".[2] أي دراسة اللّغة على نحو علمي موضوعي خال من الانطباعيّة والذّاتية، وقد اتّسم هذا التّعريف بالغموض والسّطحية لأنّه عرّف المجهول بمجهول في قوله: صورة ذهنيّة متوحّدة. إذ أنّها ألفاظ مبهمة تحتاج إلى توضيح.

بالنّظر إلى التّعاريف الآنفة الذّكر عن المصطلحات اللّسانيّة نجد المؤلّف قد أورد فيها أنواعاً من التّعريف، كالتّعريف المجازي لمصطلح اللّغة، التّعريف المصطلحي لمصطلح الزّمانية، التعريف الصرفي لمصطلح فونام، أمّا عن شروط التّعريف فيظهر لنا أنّ عبد السّلام المسدّي قد وُفّق في الالتزام ببعضها وتضمينها في تعاريفه، والّتي كنّا قد عدّدناها في الفصل النّظري كما ذكرها علماء اللّغة من أهمّها: تقديم المحتوى التّصوّري، ومراعاة القسم الكلامي للمصطلح المعرّف وكذا بيان معناه وليس مجرد الحديث عنه فحسب. إلاّ أنّ هذه التّعاريف لا تخلو من بعض المآخذ كعدم تغطية جميع معاني المصطلح.

المبحث الثّالث: تعريف مصطلحات فقه اللّغة في القاموس:

يعدّ فقه اللّغة حقلاً لغويّاً مهمّاً من حقول علوم اللّغة قديماً وحديثاً، حيث كانت نشأته وبدايته عربيّةً خالصةً، حين "تحدّث علماء العرب القدماء عن أحوال اللّغة العربيّة في عديد

[1] عبد السّلام المسدّي، قاموس اللّسانيات، (مصطلح العلم وعلم مصطلحه)، ص62.
[2] صلاح الدّين صالح حسنين، دراسات في علم اللّغة، ص25.

الموضوعات، فناقشوها وتجاذبوا فيها أطراف القول إجماعاً واختلافاً حتّى شكّل ذلك الحديث درسًا متكاملاً، فتجادلوا في نشأة اللّغة ودلالاتها وقالوا بالتّوقيف فيها والتّوفيق، أمّا التّوقيف فقولهم بأنّ اللّغة إلهام من اللّه إلى عباده فتكلّموا بها كما أوحاها لهم، أمّا التّوفيق فهي قولهم أنّ اللّغة وضعيّة اتّفق عليها جماعة من النّاس ثمّ تحدّثوه. ليهتموا بعد ذلك بالألفاظ والمعاني فقالوا بألفاظ المعاني ومعاني الألفاظ وشكّلوا بذلك طريقتين من طرق التّأليف المعجمي، سميّت إحداهما بمعجمات الألفاظ، والأخرى بمعجمات المعاني. كما درسوا مواضيع اختلاف اللّغات وخصائصها العربيّة ومظاهرها النّطقيّة والتّركيبيّة والدّلاليّة وغيرها".[1]

من هنا بدأت تترسّخ الدّراسات في مجال فقه اللّغة في التّراث العربي القديم لكنّ جهود علماء العرب المحدثين لم تلحقها بما ينبغي من الدّرس والدّراسة. وقد نشأ علم اللّغة في هذا العصر عند الغربيين واختلفت مناهج الدراسة فيه وفي أهدافه فاحتاجوا إلى فضّ التّداخل بين هذه العلوم اللّغويّة.

يعدّ فقه اللّغة بالنّظر في مصطلحاته علماً متداخلاً مع غيره من علوم اللّغة إلّا أنّ جهود الغرب حاولت الفصل في مفاهيمه حتّى جعلته علماً قائماً بذاته. وقد جاء في مقدّمة قاموس اللّسانيّات لعبد السّلام المسدّي محاولة لإثراء البحث في هذا المجال. لنقف عندها على أهم أنواع التّعريف الّتي اعتمدها المؤلّف ومدى استيفائها لشروطه وما يمكن أن يؤخذ عليه. لذا سنعرض فيما يلي بعض المصطلحات الّتي ستتّم دراستها، وهي: (فقه اللّغة، التّعريب، الدّخيل، النّحت، الاشتقاق، الاشتقاق الصّغير، الاشتقاق الكبير، الاشتقاق الأكبر، المجاز).

[1] ينظر: مشتاق عبّاس معن، المعجم المفصّل في فقه اللّغة، ط1، دار الكتب العلميّة، بيروت، 2001. ص 8 ـ 12.

1 ـ فقه اللّغة: هو" أكثر الاصطلاحات إشكالا تتداخله مداليل مختلفة، وتعنّ في توظيفه مقاصد متضاربة بحسب حمل المستعملين له على أغراضه حملا يوائم بين الدّال وعرف استعماله حينًا، ويتعسّف المدلول والعرف في تبيانه أحيانا كثيرة، وأوّل ما يلاحظ في أمر هذا الاصطلاح أنّه يعتمد الإحياء، ويتوسّل بالتّوليد المعنوي لأنّه مصطلح قديم متوارث في سياق العبارة المضاعفة من حيث إنّ طرفها الأوّل متعدٍّ إلى مفعوله، فكانت تدلّ على فعل التّفقه في اللّغة كما استعملوه في رسم شعبة مخصوصة من المعارف اللّغويّة، وقد تعدّدت مشاربهم فيها وتنّوعت مقاصدهم إليها".[1] لم يقدّم المؤلّف مفهوم فقه اللّغة وإنّما ذكر بأنّه مصطلح متوارث عن العرب القدامى، فكان يدلّ عندهم على فعل التّفقّه في اللّغة استعملوه للدّلالة على شعبة مخصوصة من المعارف اللّغويّة.

قال بأنّ هذا المصطلح يعتمد الإحياء والتّوليد المعنوي، وهذان المصطلحان مبهمان يحتاجان إلى تعريف. يعرّف فقه اللّغة بأنّه: " العلم الذّي يبحث في اللّغة العربية من حيث نشأتها وتطوّرها ولهجاتها وأصولها ودلالات ألفاظها، وقواعد نحوها وصرفها واشتقاقها وأصول مفرداتها والبحث في العلاقات الّتي تربط هذه الظّواهر بعضها ببعض وترابطها بغيرها من الظّواهر الّتي تربط اللّغة العربيّة، أو ظاهرة منها بما عداها من فصيلة اللّغات السّامية".[2]

وعرّفه في موضع آخر بقوله: " وفي العصر الحديث ابتعث مصطلح فقه اللّغة في مسالك معرفيّة متباينة فكان كاللّفظ المشكّل تتنازعه معان، وأوّل ما تمحّض له من المقاصد الفنيّة أن اتّخذ بديلا من المصطلح الغربي فيلولوجيا، ومداره تحقيق المخطوطات وإعدادها للنّشر العلمي بفكّ رموز الكتابات القديمة وكلّ ما يتعلّق بتقديم النّصوص والنّقوش على نحو يمكّن من الإفادة

[1] عبد السّلام المسدّي، قاموس اللّسانيات، (مصطلح علم وعلم مصطلحه)، ص57.

[2] مشتاق عبّاس معن، المعجم المفصّل في فقه اللّغة، ص29.

المتخصّصة ثمّ تطوّر مفهوم المصطلح فأصبح متمحضا لدراسة لغة من اللّغات بضبط نظامها واستشفاف قوانينها الصّوتية والصرفيّة والنّحوية".[1]

ذكر في هذا التّعريف أنّ دّلالة هذا المصطلح قد تطوّرت ليصبح دالا على ما يعرف بالفيلولوجيا هذا الأخير الّذي يُعنى بتحقيق النّقوش والمخطوطات، وبعدها قدّم تعريفا مصطلحيّا له بأنّه العلم الّذي يهتمّ بدراسة لغة من اللّغات والعناية بقوانينها الصّوتية، الصّرفية وغيرها. وقد توفّرت فيه شروط منها: تقديم المحتوي التّصوّري، الإيجاز الموفي، الإلمام بمختلف معاني المصطلح.

وفي الأخير أشار إلى أنّ مصطلح فقه اللّغة " قد استخدم قصدا وتصريحا في معنى اللّسانيات فأصبح الوسيلة التّعبيريّة الّتي بها يُتَفَادَى المصطلح الدّخيل لانغويستيك".[2]

بالجمع بين التّعاريف الآنفة لفقه اللّغة نجد أنّ المسدّي قد تتبّع مراحل تطوّر دلالات هذا العلم، حيث كان يدلّ عند العرب القدامى على التّفقّه في اللّغة وكذا اختصاصه بشعبة معيّنة من علومها. ثمّ أصبح في العصر الحديث دالاًّ على الفيلولوجيا، وبعدها العلم الّذي يدرس لغة من اللّغات من جميع جوانبها الصّوتيّة، الصّرفيّة، النّحويّة وغيرها. وفي الأخير ارتبط معناه باللّسانيات.

2 ـ **التّعريب**: هو "مصطلح نوعي يقترن بمعالجة اللّسان العربي للألفاظ الّتي يستقبلها من الألسنة الأخرى، مستوعبا إيّاها دالا ومدلولا. لذا فهو نعت لما يتبع ظاهرة التّداخل اللّغوي حضاريا ولذلك دقّق القدماء التّسمية فأسموا الظّاهرة العامّة (دخيلاً)، وخصّوا قولبة اللّفظ الدّخيل بمصطلح التّعريب، فقالوا: تعريب الاسم الأعجمي أن تتفوّه به العرب على مناهجها".[3]

---

[1] عبد السّلام المسدّي، قاموس اللّسانيات، (مصطلح علم وعلم مصطلحه)، ص58.

[2] المرجع السابق، (مصطلح علم وعلم مصطلحه)، ص59.

[3] المرجع السابق، (الاصطلاح والحركة الذّاتيّة)، ص 28.

يندرج هذا التّعريف ضمن التّعريف المصطلحي لأنّه قدّم ماهية التّعريب، هذا الأخير الّذي يُعنى بالألفاظ المستقاة من الألسنة غير العربيّة ليضمّها إلى اللّسان العربي ويصبغها بصبغته بإحداث تغييرات فيها تتماشى وقواعد اللّغة العربيّة، وقد ذكر أن التّعريب تابع لظاهرة التّداخل اللّغوي هذا الأخير الذي يشير إلى إدخال بعض العناصر اللّغويّة الّتي تكوّن نظام لغة معيّنة في لغة أخرى، وهذا ناتج عن احتكاك لغتين أو أكثر في مجتمع ما. بهذا يكون تعريف هذا المصطلح واضحا مفهوما.

وقد استوفى تعريفه هذا مجموعة من الشّروط تتمحور في توظيف القسم الكلامي حيث عرّف الاسم باسم مثله في قوله التّعريب: مصطلح. ذكر الشّائع المشهور من المعاني دون المجهول. بالإضافة إلى أنّه لم يذكر أمثلة عن بعض المصطلحات المعرّبة الّتي تساعد في توضيح معنى التّعريب بصورة أفضل، إلاّ أنّنا نجده في آخرِ التّعريف قد استشهد بقول العلماء العرب القدامى عن ظاهرة التّعريب(تعريب الاسم الأعجمي أن تتفوّه به العرب على مناهجها) وهو ما يعرف بطريقة التّعريف بالشّاهد أو المثال. لأنّ من أهم الوظائف الّتي تحقّقها الشّواهد و الأمثلة التّوضيحيّة تدعيم المعلومة الواردة في التّعريف، وكذا زيادة توضيح اللّفظ وإزالة ما يعتريه من لبس وغموض.

3 ـ **الدّخيل**: يعرّفه المسدّي على أنّه "ظاهرة مطلقة يفرضها الاحتكاك الجغرافي واللّقاح الحضاري".[1]

وهو تعريف مصطلحي، حيث عرّف المسدّي مصطلح الدّخيل بأنّه ظاهرة مطلقة تحتكم إلى الاحتكاك الجّغرافي، وكذا التّقارب الحضاري بين الشّعوب، ومن الشّروط المستوفاة في هذا

[1] عبد السّلام المسدّي، قاموس اللّسانيات،(الاصطلاح والحركة الذاتيّة)، ص 20.

التّعريف تقديم المحتوى التّصوري لمصطلح الدّخيل، لأنّ تبيان المفهوم من سمة التّعريف المصطلحي وهو شرطه الأساس، كما عرّف الاسم بالاسم في قوله: ظاهرة مطلقة.

يؤخذ على هذا التّعريف أنّه غامض مبهم لم يوضّح المفهوم المقصود من مصطلح الدّخيل، الذّي يَعني " الألفاظ التّي دخلت إلى اللّغة العربيّة من لغات أخرى، حيث حافظت على شكلها، ولم تخضع للميزان الصّرفي العربي كما لم تُشتقّ منها ألفاظ أخرى".[1] من نحو: استبرق، فردوس، صراط، وغيرها. وهو تعريف لم يغطّ جميع معاني المصطلح.

4 ـ **النّحت**: عرّفه بقوله "يكون بضم الألفاظ المتكاملة بعضها إلى بعض لوضع لفظ جديد ويكون بانتزاع اللّفظ الجديد من بعض الألفاظ المتعاملة، ويكون بضم اللّفظ إلى أدوات معجميّة غير ذات وجود مستقل هي تلك الزّوائد الّتي تكون صدور وحشوا ولواحق".[2]

يندرج هذا التّعريف ضمن التّعريف المصطلحي، حيث عرّف النّحت بأنّه عبارة عن ضمّ لفظ إلى لفظ آخر ليتكوّن لنا لفظ جديد. وهو ما قال به ابن فارس أيضا "أن تعمد إلى كلمتين أو جملة فتنزع من مجموع حروف كلماتها كلمة فذّة تدلّ على ما كانت تدلّ عليه الجملة نفسها".[3] وهو نوع من الاختصار ووسيلة من وسائل إنماء اللّغة العربيّة وتنويع مفرداتها، " لجأ إليه العرب لعدم جواز اشتقاق كلمة من كلمتين على وزن صرفي".[4]

---

[1] إبراهيم صبحي وآخرون، دراسات في اللّغة والنحو والأدب، ط3، دار المناهج للنّشر والتّوزيع. دب، 2004. ص60.

[2] عبد السّلام المسدّي، قاموس اللّسانيات، (الاصطلاح والحركة الذّاتيّة)، ص30.

[3] ابن فارس، الصّاحبي في فقه اللّغة وسنن العرب في كلامها، تح: مصطفى الشّيومي، دط، مؤسّسة بدران للطّباعة، بيروت، 1993. ص227.

[4] جلال الدّين السّيوطي، المزهر في علوم اللّغة العربيّة وأنواعها، ط3، مكتبة دار التّراث، القاهرة، دت، ج1. ص483.

ولتوضيح استعمالات هذا المصطلح اعتمد المؤلّف طريقة التّعريف بالمثال في قوله" بسمل وسبحل وحمدل وحولق".[1] وأشار إلى الجمل الّتي نُحتت منها هذه الكلمات في الهامش وهي: (بسم الله الرّحمان الرّحيم) (سبحان الله) (الحمد لله) (لا حول ولا قوّة إلاّ بالله). ومن أمثلته أيضا غير الّتي وردت في المعجم: عبد شمس(عبشميّ)، عبدلي (عبد اللّه).

ومن الشّروط المستوفاة في هذا التّعريف مراعاة المحتوى التّصوري للمصطلح المعرّف، كما بيّن معنى المصطلح ولم يكتفي بالحديث عنه، بالإضافة إلى أنّه ذكر الشّائع المشهور من المعاني دون المجهول.

يؤخذ على هذا التّعريف عدم مراعاة القسم الكلامي للمصطلح المعرّف(الاسم بالاسم)، لأنّه عرّف الاسم بفعل في قوله: النّحت يكون.

5 ـ **الاشتقاق**: "مفهوم الاشتقاق الّذي يتّصل رأسا بقضية صوغ المصطلحات ونماء رصيد اللّغة من الألفاظ، إنّما هو هذا التّقولب الصّرفي المظهري في نطاق المادّة اللّغوية الواحدة، والّذي لولاه لتعذّر على العربية أن تحيا اللّهم إلا أن تستعيض عنه بطوعية أخرى! فهو إذن ظاهرة حتميّة الحضور في اللّغة العربيّة: هو إحدى مسلمات وجودها، لذلك كان ـ في الأغلبية الغالبة من أحواله ـ قياسيا يعتمد أجهزة مجرّدة، ينضوي في سلكها كلّ أصل جذري بحسب حالاته من التّجرّد والزّيادة، ومن التّثليث والتّربيع...".[2]

يشير هذا التّعريف أنّ مصطلح الاشتقاق من أكثر الآليات المعتمدة في توليد المصطلح في اللّغة العربيّة، بوصفها لغة اشتقاقيّة، لإسهامه بشكل كبير في تطوّرها وإثرائها بجملة من

[1] عبد السّلام المسدّي، قاموس اللّسانيات، (الاصطلاح والحركة الذّاتيّة)، ص30.
[2] المرجع السابق، (الاصطلاح والحركة الذّاتيّة)، ص32.

المصطلحات الّتي تعبّر عن المفاهيم الجديدة، وهو ذلك القالب الصّرفي الّذي يعتمد القياس.

ينضوي هذا التّعريف ضمن التّعريف المصطلحي، نظرا لأنّ المؤلّف قد عبّر عن المحتوى التّصوري لمصطلح الاشتقاق دون شكله اللّغوي، وهذا من شروط صحّة التّعريف، كما التزم شرط مراعاة القسم الكلامي للمصطلح حينما بدأ تعريف الاسم باسم في قوله: مفهوم الاشتقاق هو هذا.

لا يخلو هذا التّعريف من بعض المآخذ والّتي من بينها أنّه تعريف غامض الدّلالة لما حواه من ألفاظا تحتاج إلى شرح وتوضيح في قوله: التّقولب الصّرفي المظهري، أجهزة مجرّدة. فلا يُتبّن المراد منه إلاّ بتعريفه كما عرّفه العلماء "أخذ صيغة من أخرى مع اتفاقهما معنى ومادة أصلية وهيئة تركيب لها ليدلّ بالثّانية على معنى الأصل، بزيادة مفيدة لأجلها اختلفا حروفا أو هيئة كضارب من ضرب، وحذر من حذر".[1] أي هو نزع لفظ من لفظ آخر شريطة أن يكون بينهما تناسب في اللّفظ والمعنى، أو هو عبارة عن تكوين مجموعة من الكلمات الجديدة باعتماد الأوزان العربيّة لتقوم هذه الكلمات بمّهمة أداء الدّلالات المنوطة بهذه الأوزان، على خلاف ما فعل المؤلّف حيث أورد أهميّة الاشتقاق بالنّسبة للّغة العربيّة في حين أغفل مفهومه وماهيته، لذا يلاحظ على هذا التّعريف أنّه سطحيّ وموجز لا يبيّن الكيفية الّتي بموجبها تتم عملية الاشتقاق، بالإضافة إلى أنّه لم يغط جميع معاني المصطلح.

يعدّ الاشتقاق بابا كبيرا من أبواب اللّغة العربيّة باعتباره أصل التّوليد اللّغوي ومحرّكه، كما أنّه وسيلة من وسائل الوضع الّتي تحمي كيان اللّغة وثوابتها، والآليّة الّتي تنمّي رصيدها اللّغوي والمعجميّ".[2] ولتأكد من صحّة الاشتقاق لا بدّ من توفّر ثلاثة عناصر هي:

[1] السّيوطي، المزهر في علوم اللّغة العربية أنواعها، ج1، ص275.

[2] ينظر: محمّد رشاد الحمزاوي، المعجميّة، ص250.

أ ـ" الاتّفاق في عدد الحروف، وهو في كلمات اللّغة العربيّة ثلاثة أحرف.

ب ـ أن تكون هذه الحروف مرتّبة ترتيبا واحدا في نظام الكلمات المشتقّة.

ج ـ أن يكون بين هذه الكلمات قدر مشترك من الدّلالة".[1]

6 ـ **الاشتقاق الصّغير**: "هو في منطلقه تولّد مصطلحي ضمن الحقل الدّلالي الواحد، ثمّ يصبح مقطعا عموديا يخرق طبقات المادّة المعجميّة، فيشقّق مدلولاتها ويؤلّف منها أسرا مفهوميّة قد لا تعرف حدّا في نمائها".[2] تعريف مصطلحيّ عرّف فيه التّصوّر المرتبط بالاشتقاق الصّغير في كونه توليدا لجملة من المصطلحات المنتمية إلى حقل دلالي واحد.

نجد من الشّروط الّتي حواها التّعريف تقديم المحتوي التّصوّري، مراعاة القسم الكلامي للمصطلح في قوله: الاشتقاق الصّغير تولّد مصطلحي. إذ عرّف الاسم باسم، تبيان معنى المصطلح وليس الحديث عنه فحسب. وما يؤخذ على هذا التّعريف أنّه ذكر المجهول من معاني الاشتقاق الصّغير دون المشهور منها.

إنّ الشّائع من معاني الاشتقاق الصّغير" أنّ تأخذ أصلا من الأصول الثّلاثيّة فتجمع بين معانيه وإن اختلفت صيغه ومبانيه وذلك مثل لفظة (س ل م) الّتي تفيد معنى السلامة فنشتقّ منها المعاني التّالية: سَلِمَ، سليم، سالم، سلمان، سلمى، السّلامة والسّليم".[3] وبالمقارنة بين تعريف المسدّي وتعريف ابن جنّي نجد أنّ الأوّل لم يغطّ جميع معاني المصطلح، كما لم يورد أمثلة تبيّن

[1] حلمي خليل، الكلمة دراسة معجميّة، ص250.

[2] عبد السّلام المسدّي، قاموس اللّسانيات، (الاصطلاح والحركة الذّاتيّة)، ص32.

[3] ينظر، بن جني، الخصائص، ج2، ص ص133، 134.

المراد من علم الاشتقاق الصّغير، بالإضافة إلى أنّه لم يعمد إلى ذكر الكيفيّة الّتي يتمّ بها هذا النّوع من الاشتقاق.

7 ـ **الإشتقاق الكبير**: " ويسمّى كذلك ـ قلبا ـ فهو أن يكون بين الكلمة الأصلية والكلمة المشتقّة تناسب في اللّفظ والمعنى دون ترتيب في الحروف".[1]

يصنّف هذا التّعريف ضمن التّعريف المصطلحي، حيث وضّح محتوى المصطلح المتمثّل في كون الاشتقاق الكبير ما دلّ على وجود معنى عام يجمع بين مجموعة من الصّيغ المتقلّبة عن أصل واحد، ومعنى هذا أنّ الكلمة الأصليّة و الكلمة المشتقّة تتّحدان في الحروف وتختلفان في التّرتيب والدّلالة.

توفّر في هذا التّعريف شروطٌ من بينها الإيجاز الموف بالغرض فيما يخصّ تبيان معنى المصطلح، والإحاطة بمعظم معانيه، كما ذكر الشّائع المشهور منها، وما يؤخذ عليه عدم ذكره لتقاليب هذا النّوع من الاشتقاق، الأمر الّذي نجده عند ابن جنّي في تعريفه للاشتقاق الكبير بقوله: " أن تأخذ أصلا من الأصول الثّلاثيّة وتعقد عليه وعلى تقاليبه السّتّة معنى عاما نحو: (ك ل م)، (ك م ل)، (م ل ك)، (ل ك م)، (ل م ك)،(م ك ل) حيث تقلّبت فمعناها الدّلالة على القوّة والشدّة، والمستعمل منها خمسة أصول وأهملت منه (ل م ك)."[2] وبهذا يكون لهذا النّوع من الاشتقاق حدّ أدنى من التّقليبات غاية منتهاه ستّة.

8 ــ **الاشتقاق الأكبر**: يقول المسدّي "ويسمى الإبدال وهو انتزاع لفظ من لفظ مع تناسب بينهما في المعنى والمخرج واختلاف في بعض الحروف، نحو عنوان الرّسالة وعلوانها، وهو في حقيقة

[1] عبد السّلام المسدّي، قاموس اللّسانيات، (الاصطلاح والحركة الذّاتيّة)، ص33.
[2] ابن جنّي، الخصائص، ج2، ص134.

أمره ظاهرة صوتيّة تعامليّة، ثمّ إنّه من الظّواهر المقيّدة لأنّه يفسّر في جلّ أحواله بقوانين التّعامل الصّوتي من تعريب وتباين وإدغام وتجانس".[1]

عرّف عبد السّلام المسدّي هذا المصطلح بتعريفين الأوّل أُخذ عن مصطفى الشّهابي من كتاب المصطلحات العلميّة (وهو انتزاع ... وعلوانها)، وهو تعريف مصطلحي قدّم فيه مفهوم المصطلح دون شكله اللّغوي بأنّه اشتقاق لفظ من لفظ آخر شريطة أن يشتركا في المعنى والمخرج ويختلفا في بعض الحروف، كما يعرّف بأنّه " إقامة حرف مكان حرف آخر من الكلمة مع بقاء حروف الكلمة الأخرى".[2] ويعرّفه ابن فارس بقوله: "من سنن العرب إبدال الحروف وإقامة بعضها مقام بعضها: مدحه مدهه، وهو كثير مشهور قد ألّف فيه العلماء فأمّا قوله:﴿فانفلق فكان كلّ فرق كالطّود﴾ الشّعراء/63. ، كما تقول العرب: فلق الصّبح وفرقه".[3]

استوفى هذا التّعريف شروطا من بينها: توظيف القسم الكلامي في تعريفه الاسم باسم وكذا تجنّب الغموض، الإيجاز غير المخلّ، تغطية جميع معاني المصطلح، ذكر الشّائع المشهور من المعاني، إيراد الأمثلة في قوله: عنوان الرّسالة وعلوانها.

أمّا بالنّسبة للجزء الثّاني الخاص بتعريف المسدّي لمصطلح الاشتقاق الأكبر(وهو في حقيقة أمره ... إدغام وتجانس) فإنّ تعريفه مصطلحيّ هو الآخر، بيّن أنّ الاشتقاق الأكبر ضرب من التّطوّر الصوتي، وهو تعريف غامض لأنّه حوى بعض المفردات المبهمة الّتي تحتاج إلى توضيح مثل (الظّواهر المقيّدة، التّقريب، التّباين، الإدغام والتّجانس)، بالإضافة إلى أنّه سطحيّ لم يحط

[1] عبد السّلام المسدّي، قاموس اللّسانيات، (الاصطلاح والحركة الذّاتية)، ص33.
[2] مشتاق معن، المعجم المفصّل في فقه اللّغة، ص29.
[3] ابن فارس، الصّاحبي في فقه اللّغة وسنن العرب في كلامها، ص173.

بجميع معاني المصطلح، فلم يبيّن الكيفيّة الّتي يتمّ بها الاشتقاق الأكبر، وربّما يرجع هذا لكونه قدّم تعريفا شاملا في البداية (تعريف الشّهابي).

9 ـ **المجاز**: عرّفه على أنّه " قضيّة عامة في الظّاهرة اللّغويّة، وعمومها من ضربين خارجي وداخلي، إذ هي شاملة لكلّ الألسنة مهما تباينت بها الأمصار والأعصار، ثمّ إنّها شاملة لبنيتي اللّسان الواحد: بنية الرّصيد اللّغوي المشترك الّذي يسخّر للتّواصل الإبلاغي النّفعي، وبنية الرّصيد المصطلحي الّذي يتأتى به التّواصل العلمي المعرفي".[1]

عرّف هذا المصطلح تعريفا مصطلحيًا إلاّ أنّه غامض الدّلالة لم يوضّح بشكل جليٍّ ماهية المصطلح وإنّما اكتفى بالحديث عنه في كونه قضيّة عامة في الظّاهرة اللّغوية تشمل كلّ الألسنة وتختلف من مصر لآخر، وذكر أنّ لها ضربين داخليا وخارجيا ولم يعرّفهما.

نجده يعرّفه في موضع آخر بقوله: "هو محرّك الطّاقة التّعبيرية في ازدواجها بين تصريحيّة وإيحائيّة بين طاقة موضوعة جدوليّة، وطاقة سياقيّة حافّة، فمكمن المجاز تحوّلات دلاليّة بين أجزائها: يتحرّك الدّال فينزاح عن مدلوله ليلابس مدلولاتها قائما أو مستحدثا، وهكذا يصبح المجاز جسر عبور تمتطيه الدّوال بين الحقول المفهوميّة".[2]

يندرج هذا التّعريف ضمن التّعريف المجازي، حيث شبّه فيه المجاز بالمحرّك الّذي يساعد في نقل الشّئ من موضع لآخر، فالمجاز عدول لدّال عن مدلوله أي الانتقال من اللّفظ الصّريح إلى اللّفظ الموحي كما شبّهه أيضا بالجسر الّذي يعدّ وسيلة للتّنقل من مكان لآخر، ويعرّفه العلماء

[1] عبد السّلام المسدّي، قاموس اللّسانيات، (الاصطلاح والحركة الذّاتيّة)، ص43.
[2] المرجع السابق، (الاصطلاح والحركة الذّاتيّة)، ص44.

بأنّه: "استعمال اللّفظ في غير ما وضع له".[1] ويؤتى بالمجاز" إمّا لأجل اللّفظ أو المعنى، أو لأجلهما كأن تكون الحقيقة ثقيلة على اللّسان، إمّا لثقل الوزن أو تنافر التّركيب أو ثقل الحروف، أو عوارضه أن يكون المجاز صالحا لأصناف البديع دون الحقيقة، وقد يأتى لأجل التّعظيم، أو للتّحقير، أو التّلطيف".[2] وبهذا يكون المجاز من الوشائج الّتي تربط الفكر بالطّبيعة، لأنّه يعطِ دلالاتٍ ومعان مستحدثة للألفاظ، لأنّه عامل من عوامل التّوسّع اللغّوي.

وقد تحقّق في هذا التّعريف شرط تعريف الاسم باسم في قوله: المجاز محرّك. ويعاب عليه أنّه تعريف غامض انضوى على مجموعة من المصطلحات المبهمة تمثّلت في (طاقة موضوعة جدوليّة، طاقة سياقيّة حافّة)، كما ذكر المعاني المجازيّة للمصطلح قبل المعاني الأصليّة ما جعل التّعريف سطحيا، لم يلمّ بجميع معاني المصطلح، حيث أهمل الشّائع المشهور من المعاني الخاصّة بهذا المصطلح.

بالتّمحيص في التّعاريف السّابقة الذكر عن مصطلحات فقه اللّغة نلاحظ أنّ المؤلّف قد التزم التّعريف المصطلحي فيها، إلّا مصطلح المجاز عرّفه تعريفاً مجازيّاً، أمّا عن شروط التّعريف فيظهر لنا أنّ عبد السّلام المسدّي قد وُفّق في الالتزام بها وتضمينها في تعاريفه كما هو الحال في مصطلحات اللّسانيّات من بينها نذكر: تقديم المفهوم التّصوّري دون ذكر الشّكل اللّغوي، ومراعاة القسم الكلامي عند تعريفه الاسم بالاسم. وكذا بيان معناه وليس مجرد الحديث عنه فقط، كما اتّسمت هذه التّعريفات بالإيجاز الموفِي بالغرض في تعريف الاشتقاق الكبير والنّحت، كما لم يخل من بعض المآخذ كتعريف المجهول بمجهول آخر في جلِّ هذه المصطلحات.

[1] مشتاق عبّاس معن، المعجم المفصّل في فقه اللّغة، ص40.

[2] السّيوطي، المزهر في علوم اللّغة وأنواعها، ج1، ص26.

خاتمة

تعدُّ قضيّة التّعريف من أهم القضايا المتعلّقة بعلوم اللّغة في العصر الحديث عامّة والّتي عني بها علم المعاجم خاصّة، والّتي تلي مرحلة اختيار المصطلحات غايتها تحديد المفاهيم والولوج إلى معانيها ودلالاتها لضبطها مع ما وُضع لها من المصطلحات. وبعد دراستنا المتواضعة خلصنا إلى جملة من النتائج نوردها كالتالي:

1 ـ التّعريف هو الرّكن الثّالث من أركان بناء المعاجم بأنواعها، وهو تلك المعلومات الّتي توضّح دلالة المداخل المعجميّة، أي أنّه ذلك النّوع من التّعليق على المدخل، حيث يقوم المعجميّ بإيراده أمام مداخل معجمه، جامعا بين المستويات الصّرفيّة، النحويّة وغيرها، مستعينا بجملة من الشواهد المتمثّلة في الشّعر والنّثر، الأمثال وغيرها لتساهم في توضيح دلالات تلك المداخل.

2 ـ يلتبس التّعريف في كثير من الأحيان مع بعض المصطلحات الّتي تقاربه في المعنى، وهي: (الحدّ، الشّرح، التّفسير، التّأويل)، حيث نميّزه عن الحد، في كون هذا الأخير يعنى بوصف المكونات الدّلاليّة الذّاتيّة للشّئ المحدود، مع التّركيز على سمة جوهريّة يمتاز بها، تفصله عن أقرب الأشياء إليه. أما الشّرح فتوضيح للمعاني البعيدة بمعان أخرى قريبة ومألوفة، وكثيرا ما يحتاج التّعريف إلى الشّرح في حين يستغني الشّرح عنه. وبالنّسبة للتّفسير توضيح لمعاني الآيات القرآنيّة وبهذا يكون مرتبطا بالقرآن فنقول تفسير الآيات وليس تعريف الآيات. وأمّا التّأويل فاستنباط للمعاني الكامنة في باطن النّص القرآني.

3 ـ يرتبط التّعريف بعلوم لغويّة شتّى منها :

أ ـ علم الدّلالة : لكون كلّ منهما يعنى بدراسة المعنى.

ب ـ علم الصّرف: إدراج الصّيغ الصّرفيّة لدى تعريف المداخل المعجميّة.

ب ـ علم النّحو: تبيان الوظائف النّحويّة للكلمات وإن كانت فعلا ماضيّا، مضارعا، فاعلا، مفعولا به، وغيرها .

ج ـ علم المصطلح : تحديد مفاهيم المصطلحات في كلّ حقل من الحقول المصطلحيّة، لأنّ المصطلح يمتاز بذاتيّة الدّلالة.

4 ـ للتّعريف شروط لا بدّ من توفّرها عند تعريف المداخل المعجميّة من أبرزها:

أ ـ تعريف المحتوى التّصوري.

ب ـ تجنّب الغموض.

ج ـ ذكر المعاني الأصليّة قبل المجازيّة.

د ـ تجنّب الإحالة إلى مجهول وغيرها

5 ـ تكمن أهميّة التّعريف في ترسيخ نظام بعيد عن اللّبس يساعد في نقل المعرفة المتخصّصة إلى اللّغة العربية، وتحديد موقع المصطلح داخل منظومة من المصطلحات ذات الصّلة.

6 ـ للتّعريف أنواع أهمها:

أ ـ التّعريف اللّغوي: يستخدم في تعريف مداخل المعجم العام.

ب ـ التّعريف المنطقي ويختصّ بتعريف الأشياء بذكر مكوناتها الدّلاليّة(الجنس، الفصل، النّوع ، الخاصّة، العرض العام).

ج ـ التّعريف المصطلحي الّذي يتوخى تعريف مفهوم المصطلح لا شكله اللّغوي.

7 ــ لدى دراستنا لمقدّمة قاموس اللّسانيات لعبد السّلام المسدّي لاحظنا أنّ هذا الأخير قد أورد مجموعة من التّعريفات للمصطلحات اللّسانيّة ومصطلحات فقه اللّغة الّتي تناولها في مقدّمته حيث عرّفها تعريفا مصطلحيّا بيد أنّه لم يلتزم التّعريف المصطلحي في كامل مقدّمته، لأنّه أورد أنواع أخرى من التّعريف ، كالتّعريف المجازي الّذي خصّ به مصطلح اللّغة ومصطلح المجاز، والصّرفي في تعريفه لمصطلح الفونام. في حين أنّ النّاظر لعنوان القاموس يظهر له من الوهلة الأولى أنّ القاموس لا يحوي إلّا تعاريف مصطلحيّة.

8 ــ استوفت معظم المصطلحات شرط تقديم المحتوى التّصوري، ومراعاة القسم الكلامي للمصطلح المعرّف مثل: مصطلح الآنيّة، الزّمانيّة، الاشتقاق الأكبر.

قائمة

المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

أ ـ الكتب والمراجع:

1 ـ إبراهيم بن مراد، المعجم العربي المختص، ط1، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1993.

2 ـ إبراهيم صبحي وآخرون، دراسات في اللّغة والنحو والأدب، ط3، دار المناهج للنّشر والتّوزيع. 2004.

3 ـ ابن فارس، الصّاحبي في فقه اللّغة وسنن العرب في كلامها، تح: مصطفى الشّيومي، دط، مؤسّسة بدران للطّباعة، بيروت، 1993.

4 ـ أحمد بن عبد الرحمن بالخير، المعجم الوسيط والمعايير المعجميّة الحديثة، ط1، دار فرقد للطباعة والنّشر، دمشق، دت.

5 ـ أحمد بن عبد الله الباتلي، المعاجم اللّغوية وطرق ترتيبها، ط1، دار الرّاية للنّشر والتّوزيع، الرّياض، 1992.

6 ـ أحمد مختار عمر، البحث اللّغوي عند العرب، ط6، عالم الكتب العلمية، القاهرة، 1988.

7 ـ أحمد مختار عمر، صناعة المعجم الحديث، ط1، عالم الكتب، القاهرة، 1997.

أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ط5، عالم الكتب، القاهرة، 1998.

8 ـ الأخضر ميدني، المعجميّة العربيّة في ضوء مناهج البحث اللّساني والنّظريّات التّربويّة الحديثة، دط، دار هومة، الجزائر، 2010.

9 ـ البشير التّهالي، تعريف المصطلحات في الفكر اللّساني العربي أسسه المعرفيّة وقواعده المنهجيّة، ط1، دار الكتب العلميّة، بيروت، 2007.

10 ـ تمّام حسان، اللّغة العربيّة معناها ومبناها، دط، دار الثّقافة، الرباط، 1994.

11 ــ جلال الدّين السّيوطي، المزهر في علوم اللّغة العربيّة وأنواعها، ط3، مكتبة دار التّراث، القاهرة، ج1، دت.

12 ــ جيلالي حلّام، تقنيات التّعريف بالمعاجم العربيّة المعاصرة، دط، منشورات اتّحاد الكتاب العرب، دمشق، 1999.

13 ـ خالد فهمي، تراث المعاجم الفقهيّة في العربيّة، ط1، إيتراك للنّشر والتّوزيع، القاهرة، 2003.

14 ـ خليل حلمي، الكلمة دراسة لغويّة معجميّة، ط2، دار المعرفة الجامعيّة، القاهرة، 1998.

15 ــ خليل حلمي، دراسات في اللّغة والمعاجم، ط1، دار النّهضة العربيّة للطّباعة والنّشر، بيروت، 1998.

16 ــ رجب عبد الجواد إبراهيم، دراسات في الدّلالة والمعجم، دط، دار غريب للطّباعة والنّشر، القاهرة، 2001.

17 ــ صلاح الدّين صالح حسنين، دراسات في علم اللّغة الوصفي والتاريخي والمقارن، ط1، دار العلوم، الرياض، 1984.

18 ـ عبد الرّحمان بن خلدون، المقدّمة، دط، دار الجيل، بيروت، دت.

19 ــ عبد السّلام المسدّي، مباحث تأسيسية في اللسانيات، ط1، دار الكتاب الجديد المتّحدة، بيروت، 2010.

20 ــ أبو الفتح عثمان بن جنّي، الخصائص، تح: محمّد علي النّجار، دط، دار الكتب المصريّة، القاهرة، دت، ج1.

21 ـ عدنان الخطيب، المعجم العربي بين الماضي والحاضر، ط2، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، 1994.

22 ـ علي القاسمي، المعجميّة العربيّة بين النّظريّة والتّطبيق، ط1، مكتبة ناشرون، بيروت، دت.

23 ـ علي القاسمي، علم اللّغة وصناعة المعجم، ط2، عمادة شؤون المكتبات، الرياض، 1991.

24 ـ علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النّظريّة وتطبيقاته العمليّة، ط1، مكتبة ناشرون، بيروت، 2008.

25 ـ محمّد أحمد أبو الفرج، المعاجم اللّغويّة في ضوء دراسة علم اللّغة الحديث، دط، دار النهضة العربيّة للطباعة والنشر، بيروت، 1966.

26 ـ محمد خالد فجر وآخرون، المعجميّة العربيّة قضايا وآفاق، دط، دار كنوز المعرفة العلميّة، عمّان، 2013، ج1.

27 ـ محمّد رشاد الحمزاوي، من قضايا المعجم العربي قديما وحديثا، ط1، دار الغرب الإسلامي، تونس، 1986.

28 ـ محمّد رشاد الحمزاوي، المعجم العربي إشكالات ومقاربات، دط، المؤسسّة الوطنيّة للتّرجمة والتحقيق، تونس، 1991.

29 ـ محمّد رشاد الحمزاوي، المعجميّة مقدّمة نظريّة ومطبقة، دط، مركز النّشر الجامعي، تونس، 2004.

30 ـ محمود فهمي حجازي، الأسس اللّغويّة لعلم المصطلح، دط، دار غريب، القاهرة، 1998.

31 ـ محمود فهمي حجازي، مدخل إلى علم اللّغة، دط، دار قباء للطباعة والنّشر والتّوزيع، القاهرة، دت.

32 ـ مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربيّة، ط2، المكتبة العصريّة، بيروت، 1983، ج1.

33 ــ مصطفى طاهر الحيادرة، من قضايا المصطلح اللّغوي العربي، عالم الكتب الحديث، عمان، دط، 2000، ج1.

34 ــ ناجي كامل حسن، المعاجم العربيّة المستويات الدلاليّة والصّوتيّة والنحويّة، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2009.

ب ـ المعاجم:

35 ـ أحمد بن فارس، مقاييس اللّغة، تح: عبد السلام محمّد هارون، دط، اتّحاد الكتّاب العرب، دمشق، 2002، ج4.

36 ـ إسماعيل بن حمّاد الجوهري، الصّحاح تاج اللّغة وصحاح العربيّة، تح: أحمد عبد الغفور عطار، ط2، دار العلم للملايين، بيروت، 1979، ج6.

37 ـ أيوب بن موسى الكفوي، الكلّيات، ط2، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، 1998.

38 ـ الشّريف علي بن محمّد الجرجاني، التعريفات، ط2، دار الكتب العلميّة، بيروت، 2003.

39 ـ عبد السّلام المسدّي، قاموس اللّسانيات مع مقدمة في علم المصطلح، دط، الدّار العربيّة للكتاب، تونس، 1984.

40 ـ مجدي وهبة، كامل المهندس، معجم المصطلحات العربيّة في اللّغة والأدب، ط2، ساحة رياض الصلح، بيروت، 1994.

41 ـ مجمع اللّغة العربيّة، المعجم الوسيط، ط4، مكتبة الشروق الدّوليّة، القاهرة، 2004.

42 ـ محمّد ابن مكرم ابن منظور، لسان العرب، ط1، دار صادر، بيروت، 1992.

43 ـ محمّد علي التهانوي، كشّاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تح: علي دحروج، ط1، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، 1996، ج1.

44 ـ مشتاق عبّاس معن، المعجم المفصّل في فقه اللّغة، ط1، دار الكتب العلميّة، بيروت، 2001.

ج ـ الكتب المترجمة:

45 ـ إديث كريزويل، مصطلحات البنيويّة، تر: جابر عصفور، ط1، دار سعاد الصباح، الكويت، 1993.

د ـ المجلاّت:

46 ـ مجلّة الدراسات المعجميّة، ع3 ـ 4، تونس، 2005.

47 ـ مجلّة اللّسان العربي، ع42، الرباط، 1996.

48 ـ مجلة اللّسان العربي، ع46، الرباط، 1998.

49 ـ مجلّة اللّسان العربي، ع48، الرباط، 1999.

50 ـ مجلة اللّغة العربيّة، ع5، الجزائر، 2001.

51 ـ مجلّة اللّغة العربيّة، ع15، الجزائر، 2006.

52 ـ مجلة المعجميّة، ع24، تونس، 2008.

53 ـ مجلة جامعة الخليل للبحوث، ع2، فلسطين، 2003. مج1.

54 ـ مجلّة دراسات مصطلحيّة، ع1، الدار البيضاء، 2001.

55 ـ مجلة مجمع اللّغة العربيّة، دمشق، دت، مج78، ج3.

56 ـ مجلّة مجمع اللّغة العربيّة، دمشق، دت، مج75، ج4.

فهرست الموضوعات

فهرس الموضوعات **الصّفحة**

شكر وعرفان

إهداء

مقدّمة.....أ ـ ب

مدخل: التّعريف بين المعاجم المختصّة قديماً وحديثاً.....09

1 ـ المعاجم العلميّة المختصّة.....10

2 ـ المعاجم الفنّية المختصّة.....10

الفصل الأوّل: التّعريف في المعاجم المختصّة الحديثة.....15

المبحث الأوّل: مفهوم التعريف وعلاقته بالعلوم اللّغويّة.....15

1 ـ تعريف التّعريف.....15

أ ـ لغة.....15

ب ـ اصطلاحاً.....16

2 ـ المصطلحات القريبة من التّعريف.....18

أ ـ مفهوم الحد.....18

ب ـ مفهوم الشّرح.....19

ج ـ مفهوم التّفسير.....19

د ـ مفهوم التأويل.....20

3 ـ علاقة التّعريف بعلوم اللّغة.....20

أ ـ علم الدلالة.....21

ب ـ علم الصرف.....22

جـ ـ علم النّحو.....22

د ـ علم المصطلح.....23

المبحث الثّاني: أهميّة التّعريف، شروطه ومآخذه.....24

1 - أهميّة التّعريف.....24

2 ـ شروط التّعريف.....25

3 ـ مآخذ التّعريف.....26

المبحث الثّالث: أنواع التعريف.....29

1 ـ التّعريف اللّغوي.....29

2 ـ التّعريف المنطقي.....31

3 ـ التّعريف المصطلحي.....32

4 ـ التّعريف الموسوعي.....35

5 ـ التّعريف بالسّياق.....36

6 ـ التّعريف بتحديد المكوّنات الدّلاليّة.....37

7 ـ التّعريف النّحوي.....38

8 ـ التّعريف الصّرفي.....39

9 ـ التّعريف المجازي.....39

10 ـ التّعريف الاشتمالي.....39

الفصل الثّاني: التّعريف في قاموس اللّسانيّات لعبد السلام المسدّي.....42

المبحث الأوّل: التّعريف بالمُؤَلَّف (قاموس اللّسانيات).....43

المبحث الثّاني: تعريف المصطلحات اللّسانيّة في القاموس.....46

1 ـ اللّغة.....47

2 ـ علم المصطلح.....49

3 ـ المصطلحيّة.....49

4 ـ الفونام.....50

5 ـ الآنيّة.....51

6 ـ الزّمانيّة.....51

7 ـ علم اللّغة.....52

المبحث الثّالث: تعريف مصطلحات فقه اللّغة في القاموس.....53

1 ـ فقه اللّغة.....55

2 ـ التّعريب.....56

3 ـ الدّخيل.....57

4 ـ النّحت.....58

5 ـ الاشتقاق.....59

6 ـ الاشتقاق الصّغير.....61

7 ـ الاشتقاق الكبير.....62

8 ـ الاشتقاق الأكبر.....62

9 ـ المجاز.....64

خاتمة.....67

قائمة المصادر والمراجع.....71

فهرست الموضوعات.....77